



جامعة الشرق الأوسط  
MIDDLE EAST UNIVERSITY  
Amman - Jordan عمان - الأردن

اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر

مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين "

"The impact of using information technology on the credibility of financial statements as perceived by the external Jordanian auditors"

إعداد

مثقال حمود سالم القرالة

الرقم الجامعي 400910260

بإشراف الدكتور

غسان فلاح المطارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

تموز / 2011

## تفويض

أنا " منقال حمود سالم القرالة " أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: منقال حمود سالم القرالة

التاريخ: 23 / 07 / 2011 م

منقال القرالة

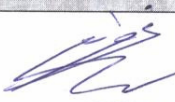


التوقيع:.

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم

المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين "

وأجيزت بتاريخ 2011/07/23 م.

التوقيع	جهة العمل		أعضاء لجنة المناقشة
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً ومشرفاً	د . غسان فلاح المطارنة
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً	د. أسامة عمر عبدالجبار
	جامعة آل البيت	ممتحناً خارجياً	د. جمال عادل الشرايري

## الشكر والتقدير

قال تعالى (ولأن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم

بعد أن وفقني الله وأنار دربي بالعلم والمعرفة ومن علي بإتمام هذه الرسالة فلا يسعني في هذه اللحظة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل أولاً وأخيراً إلى الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ، ولا يطيب النهار إلى بطاعته ، ولا تطيب اللحظات إلا بذكره ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه ، ولا تطيب الجنة إلا برويته الله عز وجل

والشكر الموصول أيضاً إلى أستاذي الفاضل الذي أكرمني وقبل الإشراف على هذه الرسالة ملهمي ومعلمي الدكتور غسان فلاح المطارنة الذي ما بخل علي من علمه الوفير وكان العون والسند لي .

وبهذه اللحظة لن أنسى زملائي في العمل الذين وقفوا بجانبني ووفروا لي الوقت لأقوم بإتمام ما قمت بانجازه فلهم مني كل الاحترام والتقدير .

وأقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة على رأسهم أستاذي العزيز الدكتور أسامه جعاره على ما قدمه لي من مساعدة .

شكراً إلى كل من ساعدني و وقف جانبي والشكر الجزيل إلى كل من حاول أن يضع الحواجز في طريقي لأن ذلك لم يزدني إلا إصراراً وبفضلهم وصلت إلى ما أريد .

والله ولي التوفيق

الباحث

مثقال القرالة

## الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبه والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..  
**والدي العزيز**

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحبايب  
**أمي الحبيبة**

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من عرفت معها معنى الحياة  
**أختي**

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء، في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة اتجاهي  
**أخي**

إلى من أحببت وعشقت، إلى من سكنت في روحي ووجداني، إلى من كانت النور لدربي بعد ظلما، إلى من فتحت لي أبواب السعادة وكانت سبباً لتغيير الكثير الكثير في حياتي، إلى من عرفت معها طعم الحياة، إلى من اخترتها لكي أكمل حياتي معها، إلى الوحيدة التي أحببتها .

**إلى خطيبي ..... احبك .. احبك .. احبك**

إلى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم باني هذا الوطن

أهدي هذا العمل المتواضع راجياً من المولى عز وجل أن ينال القبول والنجاح

**الباحث**

**منقال القرالة**

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملحقات
ي	ملخص الرسالة باللغة العربية
ل	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
	<b>الفصل الأول الإطار العام للدراسة</b>
2	التمهيد
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	فرضيات الدراسة
6	نموذج الدراسة
7	أهداف الدراسة
7	أهمية الدراسة
8	حدود الدراسة
9	محددات الدراسة
10	التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة
	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>
	<b>الإطار النظري الجزء الأول ( تكنولوجيا المعلومات )</b>
13	التمهيد
13	تعريف تكنولوجيا المعلومات
14	مزايا تكنولوجيا المعلومات

الصفحة	الموضوع
15	عيوب تكنولوجيا المعلومات
15	مخاطر تكنولوجيا المعلومات
18	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
19	الإفصاح الإلكتروني
23	الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات
25	امن المعلومات
	الجزء الثاني ( القوائم المالية )
28	تمهيد
28	أنواع القوائم المالية ومفهومها
31	أهداف القوائم المالية
34	خصائص القوائم المالية
35	مصدقية القوائم المالية
37	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
38	الدراسات السابقة
	<b>الفصل الثالث الطريقة والإجراءات</b>
54	الطريقة والإجراءات
54	منهج الدراسة
55	مجتمع الدراسة وعينتها
56	وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة
59	أدوات الدراسة ومصادر الحصول عليها
60	صدق أداة الدراسة وثباتها
62	الأساليب الإحصائية المستخدمة
	<b>الفصل الرابع نتائج الدراسة</b>
64	تمهيد

الصفحة	الموضوع
65	التعليق على عبارات الدراسة
78	اختبار فرضيات الدراسة
	<b>الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات</b>
84	التمهيد
84	الاستنتاجات
86	التوصيات
87	أولاً: المراجع العربية
90	ثانياً: المراجع الأجنبية
86	قائمة الملحقات

### قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم رقم الفصل الجدول
56	نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة	1-3
61	اختبار ثبات أداة الدراسة	2-3
64	تقسيم درجات الموافقة على فقرات الدراسة	1-4
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة كفاءة العاملين في استخدام تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية	2-4
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة الافصاح الالكتروني ومشاكله	3-4
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة مخاطر تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية	4-4
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة مصداقية القوائم المالية	5-4
78	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الاولى	7-4



79	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية	8-4
80	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة	9-4
82	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرابعة	10-4

### قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم رقم الفصل الجدول
6	نموذج الدراسة المقترح	1-1
19	عناصر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	1-2
33	أهداف القوائم المالية	2-2

### قائمة الملحقات

الصفحة	المحتوى	الرقم
93	قائمة بأسماء المحكمين	
94	أداة الدراسة (الاستبانة)	

اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر

## مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين "

إعداد

مئقال حمود سالم القرالة

بإشراف الدكتور

غسان فلاح المطارنة

### الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين من خلال المتغيرات التي وضعها الباحث والمتمثلة بـ ( كفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، الإفصاح الالكتروني ، مخاطر تكنولوجيا المعلومات ، الرقابة الداخلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات ) .

شمل مجتمع الدراسة كافة مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين العاملين في الأردن ، البالغ عددهم 800 مدقق حسب إحصائيات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في نهاية 2010 ، أما عينة الدراسة فتكونت من 220 مدققاً تم اختيارهم عشوائياً .

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانته اشتملت على ( 48 ) سؤالاً حسب

الصيغه النهائية لها ، تم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (spss) .

## وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- يوجد أثر لكفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية ، حسب رأي عينة الدراسة .

2- يوجد اثر للرقابة الداخلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية ، حسب رأي عينة الدراسة .

بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسة والتي تم ذكرها آنفاً، قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها :

1- ضرورة اختيار مستخدمي تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية من ذوي الكفاءة في استخدامها ، وإعطاء دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين من ذوي الكفاءة المتدنية في استخدامها .

2- ضرورة إشراف مدققي الحسابات على نشر القوائم المالية من خلال شبكة الانترنت وإعطاء المدقق حرية الدخول والخروج إلى النظام للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات ، وبإشراف جهات مختصة من داخل الشركة .

## **Abstract**

# **" The impact of using information technology on the credibility of financial statements as perceived by the external Jordanian auditors "**

**by**

**Mithqal Alqaraleh**

**Supervision**

**Dr . Ghassan F . Al-Matarneh**

This study aimed to identify the effect of using information technology on credibility of financial statements as perceived by the external Jordanian auditors using the variables selected by the researcher ( the competency of workers using information technology, electronic disclosure , risks of information technology , internal control on using information technology ).

The population consisted of the whole legal external Jordanian auditors working in Jordan who accounted for 800 auditors at the end of 2010 from which a sample consisted of 220 auditors was randomly selected.

To achieve objectives of the study , the researcher constructed a 48 – item questionnaire based on its final version , then the data was analyzed using SPSS software .

The study had reached the following results :-

- 1- there was a statistical significant effect for the competency of workers using information technology on objectivity of financial statements based on the responses of the participants .
- 2- there was statistical significant effect of internal control on using information technology on objectivity of financial statements according to the responses of the participants .

In light of the results of the study , the researcher suggested the following recommendations .

- 1- the necessity of selecting competence information technology users , conducting training courses in order to increase the competency of low – competence workers in using information technology .

- 2- the necessity of supervising the publication of financial statements on the internal by auditor and givins the auditor the easy access to the system in order to confirm the objectivity and validity of the information which should be associated with to supervision of the concerned parties inside the company .

# الفصل الأول

## مقدمة للدراسة

(1-1): التمهيد

(2-1): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(3-1): فرضيات الدراسة

(4-1): أنموذج الدراسة

(5-1): أهداف الدراسة

(6-1): أهمية الدراسة

(7-1): حدود الدراسة

(8-1): محددات الدراسة

(9-1): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

## (1-1): تمهيد

نظراً للاستخدام الكبير لتكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية بسبب المزايا التي تتمتع بها هذه التقنية إلا أن هنالك إشكالية حول مصداقية المعلومات المنشورة والمعدة من خلالها ، فقد تغيرت مفاهيم حماية وموثوقية المعلومات مع التقدم الكبير ، فهناك إمكانية للاختراق أو التلاعب بالمدخلات وبالتالي الحصول على مخرجات مضللة، لذلك أصبح من الضروري أن تكون هنالك رقابة داخلية على هذه التكنولوجيا التي أصبحت فاقدة لبعض الثقة والمصداقية بما يخص المعلومات المحاسبية بالتحديد .

ويشير الإطار الفكري للمحاسبة ( FASB 1980 ) إلى أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية نافعة لمتخذي القرار فينبغي أن تتوفر فيها خواص الملاءمة والثقة وإمكانية الاعتماد عليها والتوقيت الملائم والقابلية للمقارنة ، والاتجاه السائد حالياً هو الإفصاح الإلكتروني عن التقارير والقوائم المالية بهدف تحقيق منافع مثل توفير وسيلة فورية وسريعة لكثرة وتنوع المستخدمين الذين تصلهم الرسالة وتخفيض تكاليف النشر مثل تكاليف الطباعة وتكاليف الإرسال بالبريد العادي ( عبد اللطيف و البابلي 2010 ص 80-81 )

أما بما يخص الأخطار التي تواجه المعلومات المالية المعدة والمنشورة من خلال تكنولوجيا المعلومات فقد انفتحت الكتب والدراسات السابقة ولو بشكل نسبي على أن هذه الأخطار تتمثل بالتالي (الداهمة 2008 ص 661 )

- الوصول غير المسموح به إلى قواعد البيانات التي تعمل على تشغيل نظام المعلومات المحاسبي سواءً من داخل الشركة أو من خارجها .

- عدم كفاءة إجراءات حماية قواعد البيانات مثل استخدام نظام معلومات محاسبي غير

#### محمي

- تعطل برامج نظم المعلومات المستخدمة
- التلث الذي يصاحب دخول الفيروسات خلال إدخال المعلومات
- وجود بعض التجهيزات في أماكن غير آمنة مما يعطي فرصة لسرقة المعلومات

#### المحاسبية

- الكوارث الطبيعية
  - الاختراق المتعمد بقصد الإضرار والتخريب من مختلف الفئات الداخلية أو الخارجية
- ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث لدراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين ، فقد تم التركيز على آراء مدققي الحسابات الخارجيين كونهم على اطلاع كبير بالقوائم المالية من خلال تدقيقها ويعطون رأيهم بهذه القوائم من حيث مصداقيتها أو عدم مصداقيتها .

### (1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية ، وذلك من خلال احتمال القرصنة أو الاحتراق للمدخلات مما يؤدي إلى تضليل المخرجات ، وقد يكون السبب في ذلك هو ضعف الرقابة على تكنولوجيا المعلومات أو قلة الكفاءة لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات ، أو عدم الإلمام الكافي من قبل المستخدمين لهذه التقنية .

وبناءً على ذلك تمت صياغة الأسئلة التالية :



1- هل كفاءة مستخدمي تكنولوجيا المعلومات للعمليات المالية تؤثر على مصداقية القوائم المالية ؟

2- هل المخاطر التي يتعرض لها الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية يؤثر على مصداقية تلك القوائم ؟

3- ما مدى تأثير مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية على مصداقية القوائم المالية ؟

4- هل لإجراءات الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات ومستخدميها اثر في زيادة مصداقية القوائم المالية ؟

### (1-3): فرضيات الدراسة

من أجل التوصل إلى حل منطقي لمشكلة الدراسة، مبني على منهجية علمية سليمة، فقد تم وضع الفرضيات العدمية التالية، (التي تم الاعتماد عليها في بناء نموذج الدراسة):

1. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين كفاءة مستخدمي تكنولوجيا المعلومات ومصداقية القوائم المالية، عند مستوى دلالة (0.05).

2. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطر الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية و مصداقية تلك القوائم، عند مستوى دلالة (0.05).

3. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطر تكنولوجيا المعلومات و مصداقية القوائم المالية، عند مستوى دلالة (0.05).

**H<sub>0</sub>.4** : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة على

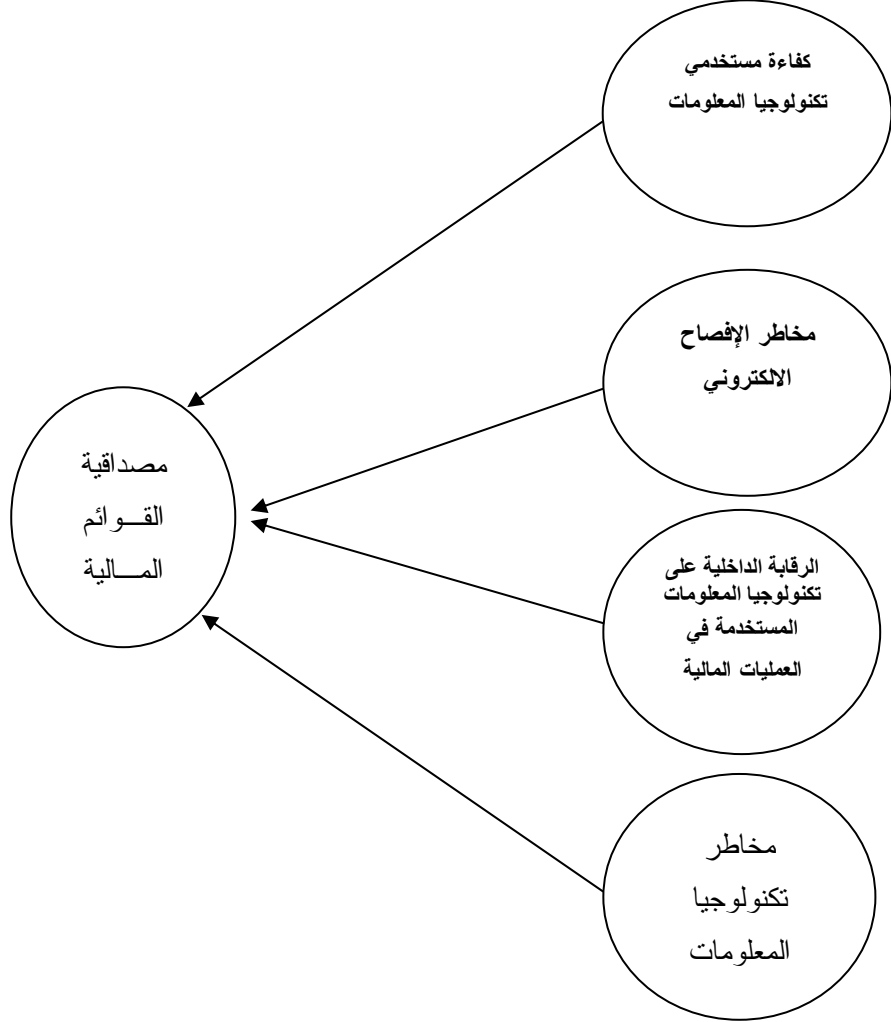
تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية ومصادقية القوائم المالية ، عند

مستوى دلالة (0.05).

## (1-4): أنموذج الدراسة

المتغير التابع

المتغير المستقل



الشكل رقم ( 1 )

## (1-5): أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث من خلال فصوله المختلفة، إلى تكوين نظرة للتعرف على اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على موثوقية ومصداقية القوائم المالية ، من أجل الإحاطة بأبعاد المشكلة، التي تسعى إلى بلوغ الأهداف الآتية:

- 1- معرفة ما مدى مصداقية القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- 2- معرفة ما أسباب عدم مصداقية القوائم المالية ( إن وجدت) في حال استخدام تكنولوجيا المعلومات
- 3- معرفة ما العوامل التي تحدد مصداقية أو عدم مصداقية القوائم المالية في حالة استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- 4- الإطلاع على دور الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية والمحاسبية وعلاقتها بمصداقية القوائم المالية.

## (1-6): أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناوله موضوعا ذا أهمية كبيرة للمهتمين بالقوائم المالية ومنهم (المدققون الخارجيون والمستثمرون والمساهمون والجهات الحكومية وغيرهم ... )لمعرفة مدى قدرتهم في الاعتماد على تلك القوائم المعدة أو المنشورة من خلال تكنولوجيا المعلومات ، وأيضاً مساعدة الشركات والجهات التي تكون تقنيات تكنولوجيا المعلومات محركاً أساسياً بالنسبة لعملياتها المالية لمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الشك في مصداقية القوائم الماليه

ومعالجة تلك الأسباب للوصول إلى معلومات مالية يتم الاعتماد عليها بشكل رئيسي وتكون ملائمة وذات مصداقية عالية

### (1-7): حدود الدراسة

لكل دراسة حدود بشرية، ومكانية، وزمنية، و علمية، وحدود هذه الدراسة كانت على النحو الآتي:

**الحدود البشرية:** كافة المدققين الخارجيين العاملين في الأردن.

**الحدود المكانية:** تمثلت في مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

**الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في المدة التي استغرقت في إنجاز

الدراسة، ابتداءً من بداية الفصل الدراسي الأول (2010) ولغاية نهاية

الفصل الدراسي الصيفي (2011).

**الحدود العلمية:** تم الاعتماد في تحديد متغيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية

القوائم المالية، على آراء الباحثين في الدراسات السابقة المذكورة في متن

الرسالة.

### (1-8): محددات الدراسة

لا تخلو هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة، من محددات واجهت الباحث،

تمثلت هذه المحددات في الجوانب التالية:

1- سيتم اختصار عينة الدراسة على المدققين الخارجيين العاملين في الأردن فقط لأخذ وجهة نظرهم.

2- ندرة الدراسات السابقة التي تختص بهذا الموضوع حسب علم الباحث.

3- عدم التعاون من قبل الشركات عينة الدراسة خلال توزيع الاستبيانات

## (1-9): مصطلحات الدراسة

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات، المستقلة والتابعة في الدراسة، وهي كالاتي:

**المصدقية ( الموثوقيه )** : هي التأكيد بان المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله ، أي أنها تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. ( حنان 2005 ص 75 )

**تكنولوجيا المعلومات** : مجالات أو فروع المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها ، والمرتبطة بالحاسبات أو الحواسيب الآلية وتفاعلها مع الإنسان وما يرتبط بذلك من أمور اجتماعية واقتصادية وثقافية .( الطائي 2007 ص 109)

**المهتمين بالقوائم المالية**: مجموعة الفئات التي تعتمد على هذه القوائم في اتخاذ قرارات اقتصادية ( مطر 2000 ص 309)

**الرقابة الداخلية**: تستخدم كمرادف للضبط الداخلي ، وهي توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقيق الضبط التلقائي للعمليات اليومية وذلك عن طريق قيام شخص آخر بصورة تلقائية بمراجعة العمل الذي يقوم به شخص آخر أو عن طريق تقسيم العمل بين أكثر من شخص في المشروع بطريق سليمة . ( علي و شحاتة 2006

جرائم تكنولوجيا المعلومات : كل سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجة

الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات ( الطائي 2007 ص109 )

### Financial Accounting Standards Board : FASB

وتعني مجلس معايير المحاسبة الأمريكية

مستخدمو المعلومات المحاسبية : هم الأطراف الذين يستخدمون المعلومات المعروضه في

القوائم المالية بهدف اتخاذ القرارات ، وهم ذو علاقة بالمنشأة

سواءً علاقة مباشرة مثل الملاك والدائنين أو علاقة غير مباشرة

مثل المساهمين والموردين . (جعارات وآخرون 2009 ص28)

**العمليات المالىية** : العملية المالىية هي حدث اقتصادي يحدث في المنشأة خلال

ممارستها لنشاطها الاقتصادي ويحدث أثراً متوازناً على

مركزها المالى ، والعملية المالية يجب أن يكون لها صفة سوقية

تبادلية بين المنشأة ، ومن الممكن التعبير عنها بقيم نقدية ،

وأيضاً يجب أن تكون مدعومة بمستند يدل على حدوثها ويمكن

الاعتماد عليه لإثباتها في الدفاتر المحاسبية (جعارات وآخرون

2009 ص27)

**القوائم المالىية** : تمثل القوائم المالية المنشورة مجموعة من البيانات المالية

الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول

تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم ،

والمبادئ المحاسبية ، وعلى أساس منطقي وبصور متسقة .

( مطر 2000 ص 309 )



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا تكنولوجيا المعلومات

(1-2): تمهيد

(2-2): تعريف تكنولوجيا المعلومات

(3-2): مزايا تكنولوجيا المعلومات

(4-2): عيوب تكنولوجيا المعلومات

(5-2): مخاطر تكنولوجيا المعلومات

(6-2): البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

(7-2): الإفصاح الإلكتروني

(8-2): الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات

(9-2): امن المعلومات

## (1-2): تمهيد

لقد تطورت تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة بشكل كبير مما أدى ذلك إلى استخدامها من قبل المنشأة على اختلاف أنواعها في كافة عملياتها ويعود ذلك إلى المزايا التي تتمتع بها هذه التقنية من سرعه ودقة وإمكانية الوصول إلى كافة المستفيدين .

ولتكنولوجيا المعلومات دور كبير في تحقيق أهداف المنشأة ودعم استراتيجياتها التنافسية مما جعل تلك الأخيرة الاعتماد عليها وجعلها مورداً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه حتى وان كان هناك مورد بشري كفاء و كفاء .

أما فيما يتعلق في استخدام هذه التقنية في العمليات المالية ، فمن المعلوم أن تلك العمليات مهمة جداً في كافة المنشأة والعمل فيها كثير المخاطر ويجب أن تكون نتائج أعمالها ذات دقة ومصداقية عالية وموثوق بها من قبل المستفيدين ، وإدخال تقنية تكنولوجيا المعلومات في الأعمال المالية تطور عالٍ أدى إلى زيادة الإنتاجية والدقة لدى العاملين ، وفي هذا الجزء سوف نتعرف على تكنولوجيا المعلومات تعريفها ، أهدافها ، مزاياها ، عيوبها ، مخاطرها ..... الخ

## (2-2): مفهوم تكنولوجيا المعلومات :

لقد تطرقت الكتب والدراسات العديدة إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات ، وكان هناك عدة تعريف لهذه التقنية نذكر منها على سبيل المثال :

"مجالات أو فروع المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها والمرتبطة بالحاسبات أو الحواسيب الآلية وتفاعلها مع الإنسان وما يرتبط بذلك من أمور اجتماعية واقتصادية وثقافية ." ( الطائي ، 2007 ، ص109

(

كما تم تعريفها على أنها " عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من المستخدمين في كافة مجالات الحياة ". ( السالمي ، 1997 ، ص 9 )

ومن ناحية أخرى فقد تم تعريفها بأنها " تتضمن جميع أنماط التوليفة المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة معالجة وتخزين البيانات واسترجاع وعرض المعلومات بأشكالها المختلفة ومجالات تطبيقاتها المختلفة " (ياسين ، 2005 ، ص 20 )

### (2-3): مزايا تكنولوجيا المعلومات

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءاً مهماً في عمليات الأعمال ، فأصبح الاعتماد على هذه التقنية شيء أساسي في الاداره والأعمال ، مما أدى إلى استخدامها بكثرة وذلك بسبب الخصائص التي تتمتع بها هذه التقنية (علي و شحاتة ، 2006 ، ص 248) ومنها:

- 1- الوقتية ، أي توفير المعلومات في الوقت المناسب.
- 2- تحسين وتسهيل فهم وتحليل المعلومات.
- 3- تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة.
- 4- إمكانية الفصل المناسب بين المهام ، أي تحديد مهام كل مستخدم وكل حسب صلاحياته
- 5- إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبكلفة اقل وانعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية .
- 6- تحقيق الرقابة الذاتية على كل العمليات اليومية.

وتتميز هذه التقنية بسرعة انجاز المهام التي من الممكن أن تستغرق سنين لانجازها يدويا ، بالإضافة إلى الدقة العالية فالعمليات الحسابية تتم بدقة متناهية ، ومن الممكن إعادة تنفيذها

مراراً وتكراراً دون ملل أو ضجر ، كما أن هذه التقنية استطاعت تخزين كم هائل من المعلومات في مساحه صغيره جدا بالمقارنة مع العمل اليدوي الذي يحتاج إلى مستودعات عديدة لتخزين حجم المعلومات الذي تم تخزينه من خلال تكنولوجيا المعلومات . (أكاديمية الفيصل العالمية ، 2009 ، ص23 )

#### (2-4): عيوب تكنولوجيا المعلومات:

رغم المزايا التي تتمتع بها هذه التقنية والتي تم ذكرها آنفاً إلا أن هناك مأخذاً عليها ، فاستخدامها يقلل من فرص العمل عندما يحل محل الأشخاص ، كما أن استخدامها أيضا يحتاج إلى تعليم وتدريب من نوع خاص ، وأيضا مشكلة التعطل الذي يحصل بهذه التقنية بشكل مستمر مما يوقف إجراءات العمل و يحتاج ذلك إلى أن يقوم بصيانتها موظفون مدربون وذوو كفاءة (أكاديمية الفيصل العالمية ، 2009 ، ص23 )

#### (2-5): مخاطر تكنولوجيا المعلومات:

مع التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات فإنه أصبح هناك تقليد بنشر القوائم والتقارير المالية عبر شبكة الانترنت بعد أن يتم إدخالها كبيانات من خلال هذه التقنية ( تكنولوجيا المعلومات ) للخروج بمعلومات مالية مفيدة ونشرها إلكترونياً ، وبهذه الطريقة أصبح هناك تساؤلات حول مخاطر هذه التقنية .

ومن المخاطر العديدة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات تصنف في هذا الإطار إلى : ( الدلاهمه ، 2008 ص 662 )

1- أخطاء بشرية : وهذه الأخطاء يمكن أن تنتج عند عملية الإعداد والتصميم وقنوات الاتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية أو من

عمليات البرمجة أو اختبار النظم وتجريبه أو عند إدخال البيانات ومعالجتها أو استرجاعها وتشكل هذه الأخطاء نسبة عالية من المشاكل أو الأسباب المتعلقة بأمن المعلومات المحاسبية المحوسبه في المنشأة .

2- جرائم الحاسوب : ومصدر هذه الجرائم قد يكون من أشخاص من داخل المنشأة أو من خارجها يقومون باختراق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسوب أو من خلال شبكات الاتصال المختلفة.

كما قد أشارت الدراسة التي أعدت من قبل لجنة تكنولوجيا المعلومات التابعه للجنة

معايير التدقيق الدولية IFAC في شهر شباط من عام 2002 وهي بعنوان E-Business and the Accountant

إلى أن مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات تشمل:

- أ \_ مخاطر البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، ومنها :
- ب \_ عدم مناسبة إجراءات منع السرقة والوصول غير المشروع للمعلومات.
- ج \_ الكوارث الطبيعية، مثل التعرض إلى درجة حرارة عالية والحرائق وغيرها.
- د \_ غياب أو عدم سلامة الإجراءات الكافية للمساعدة والدعم.
- هـ \_ عدم كفاية التشفير .

2- مخاطر متعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، مثل :

- أ- التغييرات الغير موثقة في البرامج المستخدمة .
- ب- عدم كفاية ضوابط الإدخال والإخراج .

ت- عدم كفاية إجراءات تأمين امن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات .

ولذلك يجب أن يكون هناك طريقة لمراقبة هذه التقنية والمحافظة على المعلومات الموجودة عليها من الأخطار التي تواجهها. ومن الوسائل المستخدمة للحماية من حصول بعض الأشخاص على هذه المعلومات هي ( الدهراوي ، 1998: 184 )

1- عزل البيانات : فيجب عزل البيانات العامة بالنسبة لعمليات الشركة وكذلك البيانات التي تعتبر سرية ويؤثر حصول الأطراف الخارجيين عليها على المركز التنافسي للشركة ، ولذلك فإن الملفات المرجعية والتاريخية والبرامج وتوثيق البرامج كلها تحتوي على بيانات هامة ويجب حفظها في مكتبة الملفات دون التصريح لغير المختصين بالحصول عليها ، وفي حالة التشغيل المباشر للبيانات ، فيجب وضع حدود فاصلة في وسائط التخزين المباشر بحيث لا يستطيع الموظف المختص التعامل إلا مع البيانات التي يصرح له بالتعامل معها .

2- التعرف على الأشخاص المصرح لهم : يجب تحديد الموظفين أو المديرين الذين يسمح لهم باستخدام البيانات أو إدخال التعديلات عليها ، ويمكن وضع قائمة تظهر الأشخاص المصرح لهم بالتعامل معها فقط.

أما من أساليب الحماية ضد فقد أو تعديل البيانات فهناك وسائل عديدة ، مثل سجل مكتبة الملفات يستخدم بواسطة أمين مكتبة البيانات لتدوين الملفات والبرامج التي يتم استعارتها بواسطة العاملين في قسم تشغيل الحاسوب لإجراء عمليات التشغيل على البيانات ، ويخدم هذا

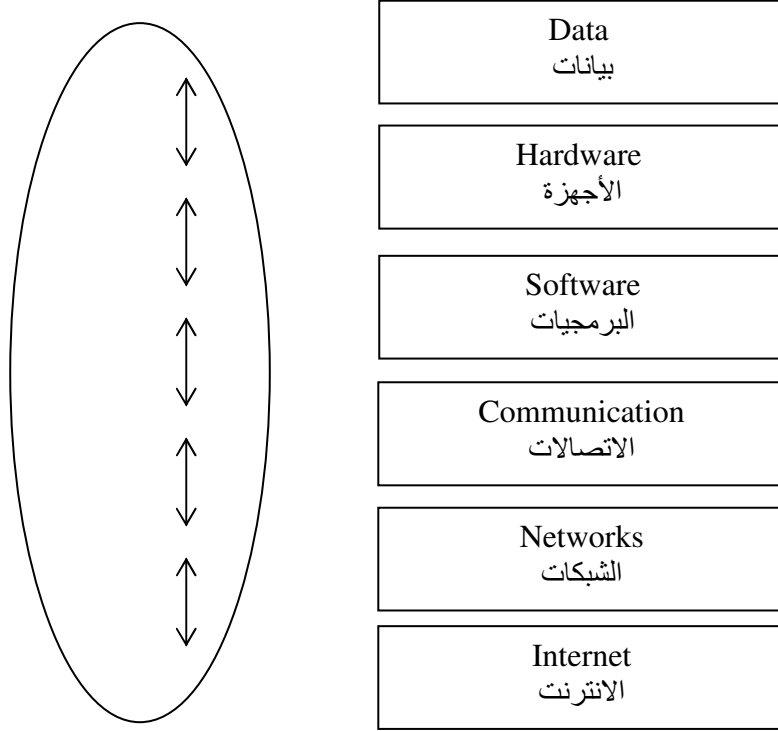
السجل في تتبع حركة الملفات والبرامج ، كما يساعد أمين مكتبة الملفات من استعادة هذه الملفات والبرامج بعد استخدامها في التشغيل

## (2-6): البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات :

يركز مفهوم تكنولوجيا المعلومات على كونه خليطاً في استخدام المعلومات والبيانات مع الحواسيب والاتصالات كمكونات لهذه التقنية، وتتكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مما يلي : ( الدلاهمه ، 327:2008)

- 1- البيانات: وهي الأساس الأول لبناء المفهوم والتي بدونها لا يمكن إطلاق الأسس الأخرى
- 2- الأجهزة: وهي أداة لمعالجة وتخزين البيانات.
- 3- البرمجيات: ومن خلالها يمكن السيطرة على البيانات والتحكم وإجراء العمليات الحسابية والحصول على النتائج المطلوبة وحل المشاكل حسب الحاجة وحسب ما هو مطلوب أيضاً
- 4- الاتصالات: وهي ناتجة عن تطور مكونات البنية التحتية سابقة الذكر وهي أشبه بوسائط
- 5- النقل حيث أنها تساعد على توزيع ونشر البيانات ونتائجها.
- 6 - الشبكات: وهي محصلة تطور الاتصالات عن بعد.
- 7- الإنترنت: وهي أحدث عناصر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

ويمكن توضيح عناصر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الشكل رقم (1)



الشكل رقم (1)

المصدر: الدلائل 2008: 329

## (2-7): الإفصاح الإلكتروني:

في ظل التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإفصاح عن القوائم المالية من خلال شبكة الانترنت أو ما يسمى بالإفصاح الإلكتروني بدأت العديد من الشركات في العالم بالإفصاح عن معلوماتها المالية على شبكة الانترنت ، ونتيجة لذلك ظهرت بعض المشاكل حول مصداقية المعلومات المنشورة وامن هذه المعلومات ومدى مسؤولية المدقق عن ذلك.



ومن أهم المشاكل التي ظهرت نتيجة للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية عبر الانترنت حول مصداقية القوائم المالية وامن المعلومات المنشورة هي دخول بعض الأشخاص غير المصرح لهم والعبث بالمعلومات المنشورة وتغيير مضمون التقارير أو القوائم المالية لصالح جهة معينة .

لذلك يجب على الشركات التي تستخدم هذه التقنية بنشر قوائمها المالية العمل بوضع رقابة على ذلك .

فهذه التقنية أصبحت تستخدم بشكل كبير وذلك بسبب المزايا التي يتمتع بها الإفصاح الإلكتروني ومنها :

(الصرايره، 2008: 42)

- 1- إمكانية الوصول إلى أكبر قاعدة من المستثمرين والعملاء في العالم.
  - 2- تمكن من الربط بين أجزاء أو عناصر المعلومات الملائمة للتقرير المالي بشكل يؤدي إلى إيجاد نظام يمكن من تجميع البيانات لأغراض إعداد التقارير المالية بكفاءة وفاعلية .
  - 3- تتضمن هذه التكنولوجيا إمكانية عرض البيانات المالية بشكل يسمح بإمكانية إجراء المقارنات عمودياً و أفقياً.
  - 4- تخفيض تكاليف إعداد ونشر القوائم المالية.
  - 5- توصيل المعلومات في وقت ملائم وسريع .
- وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها الإفصاح الإلكتروني إلا أن من وجهة نظر الباحث فإن هنالك مخاطر عديدة يمكن أن تواجه هذه التقنية مثل :
- 6- مخاطر أمن المعلومات ، مثل دخول أشخاص غير مصرح لهم إلى هذه النظم وسرقة البيانات أو تغيير محتواها .

7- عدم التحقق من هوية الشركة ، إذا لم تكن معروفة مسبقاً فقد تكون البيانات التي يفصح

عنها على موقع الشركة تعود لشركة وهمية لا وجود لها

8- عدم قدرة بعض المستفيدين من وصولهم شخصياً للبيانات المفصح عنها عبر الانترنت

وذلك لقلّة معرفتهم باستخدام هذه التقنية .

ويقصد بالنشر الالكتروني للتقارير والقوائم المالية حسب ما عرفه السقا وآخرون في بحثهم

بأنها: " قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق

نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة " (السقا وآخرون،

2010: 5)

## (2-8): توحيد لغة التقارير عبر شبكة الانترنت :

هناك الكثير من الأساليب واللغات التي يتم بها نشر القوائم المالية من خلال موقع الشركة عبر

شبكة الانترنت ، ومن أهمها : ( عبد اللطيف والبابلي، 2010 ، ص 81 )

1- برامج معالجة النصوص ، مثل برنامج وورد حيث تعرض المعلومات المالية ويمكن

للمستخدم تحميلها على جهازه الخاص ، إلا أنها تكون على صورة نص لا يمكن إجراء

تحليلات مالية عليها .

2- الجداول الالكترونية ، مثل برنامج الإكسل ، حيث تعرض المعلومات المالية بصورة

ملفات اكسل وما يميز هذا النمط هو إمكانية إجراء التحليلات المالية مباشرة على

البيانات .

3- برنامج Power Points حيث يمكن عرض القوائم المالية في صورة عروض حركية

، وما يميزها هو إمكانية إضافة الرسوم البيانية المقارنة وعروض توضيحية

للانجازات وكذلك أيضاً عمل تحليل الاتجاه للمؤشرات الرئيسية للقوائم المالية .

4- العرض باستخدام لغة عرض النص فائق الدقة HTML حيث يتم الإفصاح المالي على الانترنت باستخدام لغة HTML المستخدمة في تصميم صفحات الانترنت ، ولكن يعاب على هذه اللغة أنها لا تسمح بالبحث والتحليل ومعالجة المعلومات بدون تنزيل هذه المعلومات وإدخالها إلى برنامج اكسل .

5- استخدام PDF ، حيث تكون التقارير المالية على هيئة صورة فائقة الجودة مطابقة للنسخة الورقية ولا يمكن التعديل في هذه البيانات وذلك للحد من عمليات التلاعب في القوائم المالية المنشورة وهي تمتاز بحماية المعلومات والمحافظة على أمنها .

6- استخدام ملفات الفيديو ، يمكن إضافة مقاطع فيديو لزيادة الثقة في المعلومات المالية ، ومن الممكن إذاعة اجتماعات الهيئة العامة والإدارة والجمعية العمومية بشكل مباشر مع إمكانية المشاركة فيها أيضا .

ونتيجة لتعدد أشكال الملفات التي تستخدم في الإفصاح المالي عبر شبكة الانترنت وما يميز كل شكل منها يميزه اتجاه الباحثين في المجال المحاسبي نحو تطوير لغة موحده يمكن من خلالها نشر القوائم المالية عبر شبكة الانترنت ، وأسفر جهد الباحثين بالاتفاق وتطوير لغة إعداد تقارير الأعمال المرنة XBRL وهي " لغة الكترونية نمطية تستخدم في إعداد تقارير الأعمال من شأنها إعداد ونشر واختيار المعلومات المالية بحيث يتم إدخال المعلومات مرة واحدة ثم يتم عرضها في شكل مطلوب "

وهي تحسن فعالية الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت حيث أنها أكثر دقة وتقدم بالوقت المناسب وذات كفاءة عالية في عمل الترحيل التلقائي للتقارير المالية .

## (2-9): الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات :

بناءً على ما تقدم من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية ومالها أيضاً من مميزات تجعل عملية إعداد التقارير والقوائم المالية ونشرها سهلة وذات دقة وسرعة عالية واستخدامها أصبح مهماً للتماشي مع التطور الهائل في هذا المجال ، لذا أصبح لزاماً على الشركات والمؤسسات المستخدمة لهذه التقنية الرقابة على استخدامها ومستخدميها لضمان معلومات تصل للمهتمين ذات دقة ومصداقية عالية .

وتعرف الرقابة الداخلية ( قاسم ، 2004 ، ص 101 )

" على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنظمة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية ، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية مقدماً ."

كما تم تعريفها أيضاً على أنها " نظام يتكون من عناصر متكاملة ( أفراد إجراءات عمليات ) تعمل معاً لتقديم ضمان معقول لتحقيق المنظمة لكل من الأهداف التقليدية وأهداف نظم

المعلومات " ( Gelinas , J : Sutton ,S&Oram,A.1999,p3-14)

وقد عرف تقرير لجنة COSO الرقابة الداخلية أيضاً " بأنها العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفعالية وكفاءة عمليات التشغيل و بإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام بالقوانين واللوائح ، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة ، الإدارة ، الأفراد الآخرين ، ويتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق بخصوص تحقيق الأهداف التالية :

- الاعتماد على القوائم المالية
- التحقق من كفاءة وفعالية التشغيل
- التحقق من الالتزام بالقوانين و اللوائح

(Romney & Stelnbart ,2006,B196)

### أهداف الرقابة الداخلية :

يمكن إيجاز أهداف الرقابة الداخلية بالأهداف التالية :

1- حماية الأصول: وهي حماية كافة أصول الشركة مثل الأصول الثابتة والمتداولة ، وتقع المسؤولية الكاملة على الإدارة في المحافظة على الأصول وتم التحقق من الحماية الكاملة والمستمرة عن طريق مطابقة الارصده الدفترية مع الأصول المادية الموجودة .

2- دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها , تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات كاملة و واضحة وان تعكس وضع الشركة الحقيقي وان تقدم هذه المعلومات بالشكل المناسب الوقت المناسب .

3- الالتزام بالسياسات الإدارية : تتم ترجمة أهداف الشركة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تغطي كافة جوانب العمل ضمن الشركة , وتصدر الإدارة بذلك قرارات وتعليمات توجهها إلى منفيذ العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية , وبالتالي فإن التنفيذ الدقيق لهذه السياسات تنعكس على مدى تحقيق الأهداف.(قاسم

، 2004: 101 )

إن تحقيق الأهداف الأساسية لنظام الرقابة الداخلية يتطلب وجود وسائل تساهم في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه , وتتلخص هذه الوسائل بي:

1- ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات المختلفة داخل المنظمة .

2- ضرورة توافر نظام ثابت لتحديد السلطات والمسؤوليات وكيفية إتمام تسجيل العمليات وذلك لتحقيق الرقابة المحاسبية .

3- توافر قواعد ثابتة لأداء المهام والوظائف المختلفة داخل وحدات المنظمة التنظيمية .

4- وجود هيئة من العمال والموظفين على درجة من الكفاية تمكنهم من أداء المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم .

5- وجود قسم يتولى أعمال الرقابة الداخلية. (قاسم , 1998:163)

وللقيام بعملية الرقابة الداخلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل يسهم بإنتاج معلومات دقيقة وذات مصداقية عالية وموثوق بها من قبل المستخدمين لهذه المعلومات فإن على المراقب الداخلي وبشكل عام القيام بالخطوات التالية :

تحديد الأشياء التي قد يحدث بها خطأ عند تنفيذ عمليات الشركة, مع تقدير تكلفة كل خطر وتقدير إمكانية حدوث الخطر.

تحديد الخطر، وتأتي هذه الخطوة في تطوير نظام الرقابة الداخلية هو تحديد العنصر الرقابي أو مجموعة العناصر الرقابية التي تقوم بمنع أو اكتشاف أو تغطية الأخطاء .

6- تطوير نظام الرقابة الداخلية, هي بناء العناصر الرقابية الاقل تكلفة. (القباني، 2003 ،

(101:

## **(10-2): أمن المعلومات:**

إن المعلومات المالية المعدة والمنشورة من خلال تقنية تكنولوجيا المعلومات تواجه مخاطر بأمنها من خلال التلاعب والتحريف بالبيانات المدخلة مما ينتج عنها معلومات مشكوك في صحتها. ولم يعد أمن وسلامة المعلومات موضوعاً محلياً إنما يؤثر أيضاً على الأطراف

الخارجية ، فقد يشكل خطرا على الشركات المستخدمة لهذه التقنية إذا تمت الإشارة إليها بأنها غير آمنه فيما يتعلق بحماية معلوماتها المالية. ويقصد بأمن وسلامة المعلومات :

" وجود مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تهدف إلى تحقيق الحماية للنظام من أي أحداث تهدد النظام وتؤدي إلى فقد المعلومات أو دقتها أو فقد سربيتها " (علي و شحاتة , 2006:251)

#### اعتبارات أمن وسلامة المعلومات:

تتمثل اعتبارات امن وسلامة المعلومات بالعناصر التالية :

**سرية المعلومات :** وتعني عدم إتاحة المعلومات أو اطلاع الأطراف غير المصرح لهم على

تلك المعلومات أو عدم حصول الأطراف غير المسموح لهم عليها .

**سلامة المعلومات :** وتعني أن المعلومات لم يتم إجراء تغيير بها أو تدميرها أو تحريفها ،

ويعني ذلك ضمان أن تكون المعلومات دقيقة وصحيحة ومكتملة أثناء

تخزينها ونقلها .

**توفر المعلومات :** أي إمكانية الوصول إلى المعلومات وتوفرها واستخدامها عند طلبها في

الوقت الملائم من جانب الأطراف المصرح لهم .

**التوثيق:** هي التأكد بأن الشخص الذي يتعامل مع هذه المعلومات هو من الأطراف

المصرح لهم بدخول إلى مواقع ونظم معلومات الشركة .

## ثانياً القوائم المالية

(2-11): تمهيد

(2-12): أنواع القوائم المالية ومفهومها

(2-13): أهداف القوائم المالية

(2-14): خصائص القوائم المالية

(2-15): مصداقية القوائم المالية

## ثالثاً الدراسات السابقة

(2-17): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة



## (2-11): التمهيد

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية لمعرفة وضع الشركة المالي وتحليل نتائجها عبر السنوات المتعاقبة من قبل المهتمين بوضع تلك المنشأة وذلك لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظراً لتنوع وأهمية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم .

وتعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات أهمية كبيرة للتعرف على أداء الشركة وقياس مركزها المالي والتغير في حقوق المالكين ، والتعرف على التدفقات النقدية الواردة والخارجة من الشركة ومعرفة إيرادات ومصاريف الشركة والاطلاع على مجمل الربح ، كذلك تعتبر القوائم المالية ملخصاً للعمليات والأحداث المالية التي حدثت خلال الفترة المالية التي تخص تلك القوائم ، لذلك من المفروض أن تصل هذه القوائم للمستفيدين منها بكل سهولة ويسر وذات مصداقية عالية وموثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات ، وبهذا الجزء سوف نتعرف على القوائم المالية ، تعريفها ، أهدافها ، مزاياها ، عيوبها ، ومصداقيتها

## (2-12): أنواع القوائم المالية ومفهومها:

تمثل القوائم المالية المنشورة مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم ، والمبادئ المحاسبية ، وعلى أساس منطقي وبصور متسقة . ( مطر 2000 ص 309 )

وتعتبر هذه القوائم المالية المنشورة بمثابة اعتراف أو توضيح لمركز الشركة المالي وذلك للاستفادة منه من قبل المهتمين ومستخدمي هذه القوائم والتي تصنف إلى عدة قوائم منها

- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)
- قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)

- قائمة التدفقات النقدية
- قائمة الأرباح المحتجزة .
- قائمة التغير في حقوق الملكية

#### 1- قائمة المركز المالي ( الميزانية العمومية ) :

يتم إعداد هذه القائمة في نهاية الفترة المالية للمنشأة لتوضيح المركز المالي لها في تلك الفترة ويتم إظهار الأصول في جانب والخصوم وحقوق الملكية في جانب آخر ، ومن خلال هذه القائمة يتم التعرف على أصول الشركة المتوفرة لديها وعلى الالتزامات المترتبة عليها ويتم أيضاً تحليل حجم النقدية للشركة وسرعة السيولة وقدرت الشركة على تسديد التزاماتها وغيرها

#### 2- قائمة الدخل ( قائمة الأرباح والخسائر ) :

يتم من خلال هذه القائمة معرفة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة لفترة معينة ، ويتم من خلالها مقارنة الإيرادات مع المصروفات المترتبة على الشركة خلال الفترة المالية المعنية .

#### 3- قائمة الأرباح المحتجزة :

تأتي بعد قائمة الدخل وهي تمثل تسوية لرصيد الأرباح المحتجزة ويبين من خلالها التغيرات التي طرأت على حقوق حملة الأسهم وتوضح التغيرات التي حدثت بالأرباح المحتجزة بفترة مالية معينة.

#### 4- قائمة التغير في حقوق الملكية :

يتم فيها الإفصاح عن التغيرات المختلفة في حقوق الملكية إلى جانب التغير في قائمة الدخل في صورة أرباح أو خسائر وتحديد الجوانب التي تؤثر على حقوق الملكية ليتم الوصول إلى حقوق الملكية في نهاية المدة

## 5- قائمة التدفقات النقدية :

يتم إعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي تحدث في النقدية خلال الفترة المالية ، ومن خلالها يتم عرض النقد ومصادرة وكيفية استخدامه خلال الفترة المالية ، وتصنف التدفقات النقدية إلى عدة أنشطة كما يلي :

- الأنشطة التشغيلية، مثل المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات ، العمولات المقبوضة ، المدفوعات النقدية للعملاء والموردين ، المدفوعات النقدية للموظفين ، المدفوعات النقدية للمصاريف

- الأنشطة الاستثمارية ،ومن الأمثلة على ذلك شراء الآلات ، المعدات ، الأراضي ، الأسهم ... وبيعها

- الأنشطة التمويلية ، ومن أمثلة ذلك زيادة رأس المال نقداً ، الحصول أو دفع قرض نقدي

وبذلك فيجب على القوائم المالية المنشورة أن تكون سهلة العرض والفهم وملائمة وقابلة للمقارنة وذات مصداقية عالية لكي تصل المعلومة للمهتمين بكل سهولة ويسر ودون أي تعقيدات وذلك لأن هناك اختلافاً في أنواع المهتمين بالقوائم من حيث الإلمام بها ومعرفة بنودها بشكل ممتاز

## (2-13): أهداف القوائم المالية :

لتحديد أهداف القوائم المالية يجب التركيز على ما يلي : ( حنان، 2005، ص 61 )

1- تركيز الاهتمام على فئة المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتبين باعتبار أن تلك الفئات تمثل الشكل الغالب لقراء القوائم المالية.

2- تركيز الاهتمام على دور المعلومات في تقدير حجم وتوقيت درجة المخاطرة المحيطة بالتدفقات النقدية المستقبلية التي تخلقها المنشأة .

3- الاعتقاد بأن مقاييس التغيير في الموارد والالتزامات والمتعلقة بقياس الدخل الدوري للمنشأة بواسطة قائمة الدخل والمعدة طبقاً لأساس الاستحقاق Accrual Basis من شأنه أن يقدم أساساً أفضل للتنبؤ من التدفقات النقدية المستقبلية بالمقارنة بالتدفقات النقدية الفعلية ( الأساس النقدي )

4- إن التركيز على خاصة المعلومات في تقديم أساس للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية لا يعني أن المحاسبة المالية عليها أن تقدم تنبؤات مباشرة للقراء .

ومن أهداف هذه القوائم ما يلي : ( لطفي 2006: 203 )

أ- توفير معلومات موثوق فيها عن الأحداث والموارد والالتزامات الاقتصادية لمنشآت الأعمال من أجل :

ب- تقييم مواطن القدرة والضعف .

ت- إظهار مواطن التمويل والاستثمار .

ث- إظهار أساس مواردها لأغراض النمو .

5- توفير معلومات موثوق فيها عن التغييرات في صافي الموارد التي تنشأ من الأنشطة

الموجهة لتحقيق أرباح منشأة الأعمال من أجل :

أ- إظهار العائد الموزع المتوقع للمستثمر.

ب- إظهار قدرة منشأة الأعمال على السداد للدائنين والموردين وتوفير الوظائف للعاملين ،

وسداد الضرائب وتوليد الأموال لأغراض التوسع.

ج- تزويد الإدارة بالمعلومات المالية النافعة لتقدير الأرباح المحتملة للمنشأة .

د- إظهار ربحية المنشأة طويلة الأجل .

6- توفير المعلومات المالية النافعة لتقدير الأرباح المحتملة للمنشأة .

7- توفير الاحتياجات الأخرى من المعلومات عن التغييرات في الموارد والالتزامات

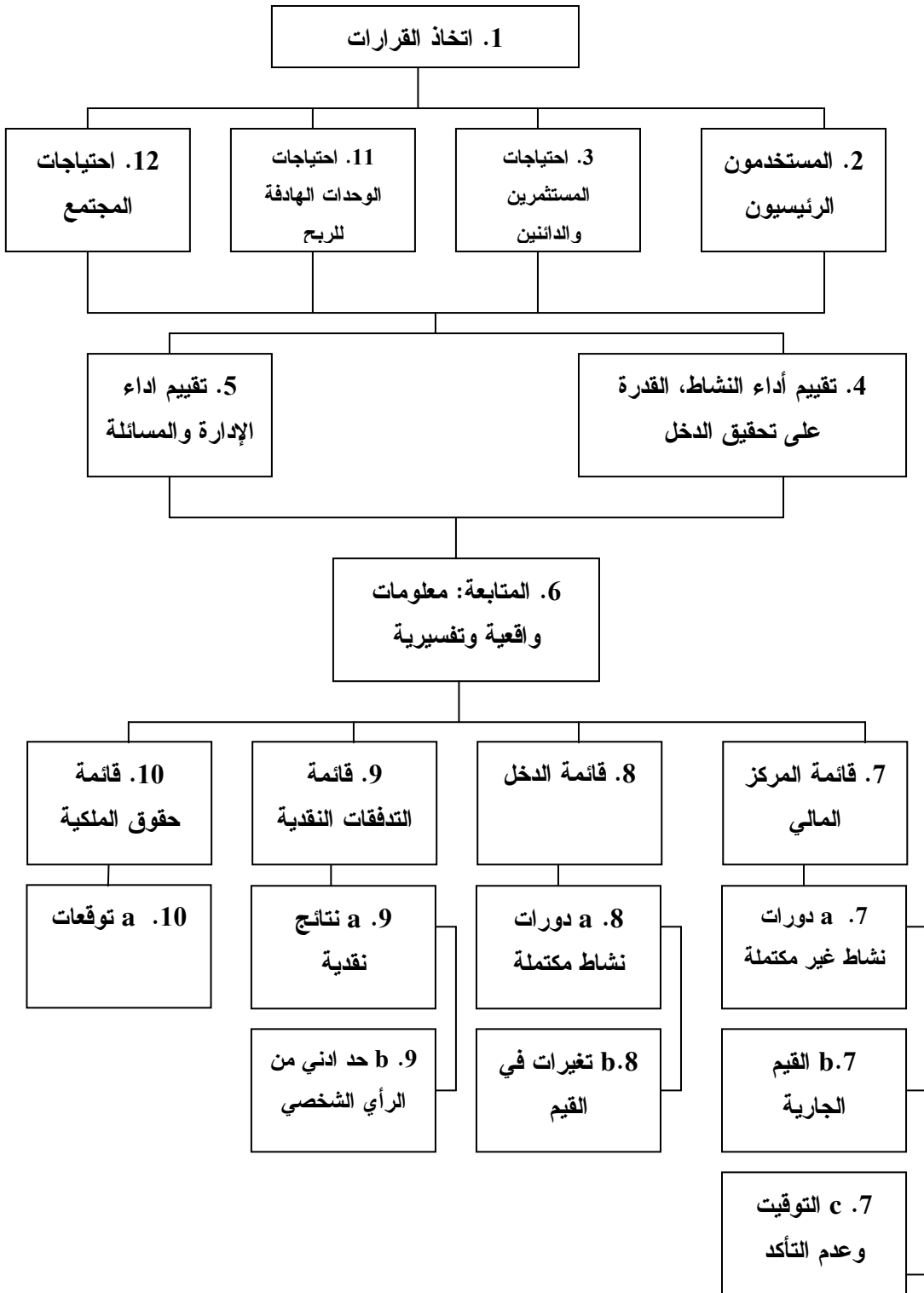
الاقتصادية.

8- الإفصاح عن المعلومات الأخرى الملزمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية .

6- مساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة المرتبطة

بالتوقيت وعدم التأكد ( لظفي 2006 ، ص 216 )

ويمكن ترتيب أهداف القوائم المالية كما في الشكل رقم (2) :



1. المستوى الأول:

الهدف العام

2. المستوى الثاني:

مستخدمو القوائم

المالية واحتياجاتهم

3. المستوى الثالث:

المعلومات اللازمة

لمقابلة احتياجات

مستخدمي القوائم.

4. المستوى الرابع:

طبيعة وخصائص

المعلومات.

5. المستوى

الخامس: القوائم

المالية.

6. المستوى

السادس: توصيات

خاصة بطبيعة القوائم

المالية

## (2-14): خصائص القوائم المالية:

مما سبق ذكره فإننا نستنتج بأن القوائم المالية مهمة جداً بالنسبة للمنشأة أو للمستخدمين سواء كانوا من داخل المنشأة أو من خارجها وبذلك فإن المعلومات المالية الناتجة عن القوائم يجب أن تتمتع بعدة خصائص حسب ما قدمها FASB وهي (حنان ، 2005 ، ص 69 )

- 1- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات ، أي مستخدمي المعلومات المحاسبية .
- 2- خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية ، وتقسم إلى خاصيتين أساسيتين ، وهي خاصية ملاءمة المعلومات ، وخاصية موثوقية المعلومات ومصداقيتها .
- وهاتان الخاصيتان الأساسيتان تقسمان بدورهما - كل خاصية - إلى ثلاث خصائص ثانوية على النحو التالي :

- 1- ملاءمة المعلومات
- 2- موثوقية أو مصداقية المعلومات .
- 3- تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين ، الملاءمة والموثوقية ، ينتج أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية من دورة محاسبية إلى أخرى

## (2-15): مصداقية القوائم المالية

تعتبر الموثوقية أو مصداقية القوائم المالية هي إحدى الخصائص الأساسية للقوائم المالية وأيضاً هي أحد معايير الاعتراف والقياس لتلك القوائم حسب تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية .

وفي دراسة للقتي فقد تم تعريف الموثوقية أو المصداقية على أنها " عبارة عن الإجراءات الواجب إتباعها لجعل المعلومات موثوقاً بها من قبل أصحاب المصالح بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص ، وإقناعهم بنجاعتها " وبين فيها أن خاصية المصداقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ، وان درجة الوثوق بالمعلومات تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات .

ويكون البند موثقاً به وذا مصداقية عالية إذا كانت المعلومات المتعلقة به تعرض بأمانه وخالية من الأخطاء الجوهرية ومحايده أو خالية من التحيز كذلك فان اكتساب صفة الموثوقية يتطلب التمتع بصفتين إضافيتين :

( حماد ، ج 1 :166:2004 )

أ- المعاملات والأحداث الأخرى التي يفترض أن المعلومات تغطيها ينبغي أن تعالج محاسبياً وتقدم طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط شكلها القانوني .

ب- ينبغي على معدي القوائم المالية أثناء تعاملهم مع ظروف عدم التأكد أن يمارسوا الاجتهاد أو درجة ما من الحرص أو بعارة أخرى الحيطة والحذر .

وتعني مصداقية أو موثوقية القوائم المالية إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستفيدين منها وخاصة متخذي القرارات ولتحقيق ذلك يجب توافر ثلاث خصائص ثانوية كما ذكرنا سابقاً

وهي (حنان رضوان و البلداوي نزار ، 2009ص 24 )



أ- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضوع البحث : أي يجب أن تكون طبيعة العملية المالية مطابقة مع أرقام المعلومات المقدمة .

ب- الموضوعية أو قابلية التحقق : أي القياس عندما يتم إعادة عملية القياس من قبل أي محاسب أو مدقق آخر يتم التوصل إلى نفس النتيجة

ت- الحياد : أي خلو من التحيز لمصلحة فئة على حساب فئة أخرى ، ولا تغلب مصلحة فئة على أخرى

وبذلك يجب أن تكون المعلومات خالية من أية أخطاء جوهرية أو أي تحيز وأن المظاهر الرئيسية للمصادقية تتمثل في التمثيل الصادق وألوية الجوهر على الشكل والحياد والحيطة والحذر .

## ثالثاً : الدراسات السابقة

### أولاً: الدراسات العربية

1) دراسة ( القشي ، 2003) بعنوان "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق

الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية وتطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية. وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل

عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.

أن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنبتهت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة

تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة

الإلكترونية.

توصل الباحث إلى حقيقة أخرى مفادها بأنه يمكن حل كثير من المشاكل المرافقة للتجارة

الإلكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص إن تمكنا

من توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان و الموثوقية والتوكيدية لمخرجات

النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.

وجد الباحث بأن توفير كل من الأمان و الموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال

إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها إلكتروني على شبكة الانترنت ،

وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة

خارجية مؤهلة محاسيبيا وتكنولوجيا. وقد خلص الباحث إلى تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت والمكون من عدة سياسات وإجراءات توفر الأمان و الوثوقية والتوكيدية لتعاملات العملاء والزبائن مع الشركة وعبر موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت

(2) دراسة ( القطاونة 2005) بعنوان " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي".

هدفت الدراسة لتبين اثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وقد تمت هذه الدراسة على المنشأة المالية المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول . وقد بلغ عدد المصارف التي أجريت عليها الدراسة ( 13 ) مصرفاً ومنشأة التامين (10) وتم توزيع نوعين من الاستبيانات وكان كل نوع يحمل أسئلة بقسم تكنولوجيا المعلومات والنوع أسئلة لقسم المالية ، ونم توزيع 6 استبيانات لكل منشأة 3 لكل دائرة وتم توزيع 138 استبانة وتم تحليل على 113 استبانة أي ما نسبته 81.88 % من الإجمالي . وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات علاقة ذات دلالة إحصائية في فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ، وكانت شبكات الاتصالات لها أكبر أثر على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ، تلتها الأجهزة والبرمجيات وجاءت بالمرتبة الثالثة قواعد البيانات وجود فروقات في مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي تعود لاختلاف نوع القطاع .

أما أهم المشاكل فقد كانت الزيادة المتسارعة في التقدم التكنولوجي وفي تأهيل المحاسبين العاملين في المنشآت حتى تكون لديهم القدرة على التعامل مع النظام المحاسبي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

أما التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة كما يلي :

ضرورة قيام المنشآت بزيادة استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات ، والمحافظة على المستوى التكنولوجي التي وصلت له عبر مواكبة آخر التطورات

ضرورة زيادة عدد الدورات التدريبية في المجالات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، وضرورة وجود متخصصين في مجالات تكنولوجيا المعلومات ضمن الكادر الوظيفي العامل في المنشأة.

**(3) دراسة ( الحسبان 2006) بعنوان "مدى مواكبة المدققين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات**

#### **أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات تكنولوجيا المعلومات ، لمكونات نظام الرقابة الداخلية التي تم تطبيقها على المدققين الداخليين في شركات المساهمة العامة المدرجة أسماؤها في بورصة عمان للأوراق المالية ، في السوق الأول والثاني فقط ، كما يهدف إلى تحديد مدى مواكبة تلك الشركات لمتطلبات أدوات تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية فيها. تكونت عينة الدراسة من 135 مدققا داخليا في الشركات المساهمة العامة وتتكون الإستمبانه من ستة متغيرات متعددة الإجابة، وتم اختبار T للعينة الواحدة لقبول أو رفض فرضيات الدراسة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج ذات الأهمية في الشركات المساهمة العامة الأردنية منها: إن هناك تأثيرا لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية .

تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل موظف ذي علاقة ببيئة واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات ، كما يراعى بيان خطوط السلطة من خلال وجود هيكل تنظيمي للشركة المعينة انه عند القيام بعملية تقييم المخاطر في بيئة تكنولوجيا المعلومات تراعى الشركة أهداف العمليات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات ، كما يراعى الأهداف الإستراتيجية للشركة ، وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي :

ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية ، وخصوصا قطاع التأمين وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة ، بإنشاء إدارات خاصة بالتدقيق الداخلي حتى تستطيع مواكبة متطلبات البيئة الجديدة التي تعتمد في نجاحها على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات

ضرورة عقد ندوات ودورات تدريبية لمديري التدقيق الداخلي ومديري أنظمة الرقابة الداخلية ، للتعريف بالدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات في ترشيد القرارات الإدارية .

**4) دراسة ( ابن حيدرة 2007) بعنوان "اثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية**

#### **المراجعة الخارجية"**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية ، واعتمد الباحث على ثلاثة جوانب لنظم تكنولوجيا المعلومات وهي : نظم المعالجة الجزئية ، ونظم المعالجة الفورية ، ونظم قواعد البيانات . تكون مجتمع الدراسة من مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة أعمال الشركات المساهمة العامة السعودية والبالغ عددها (25) مكتباً ، جمعت البيانات من خلال ( 114 ) استبانة صالحة ونسبة استرداد 95% من مجموع عدد الاستبيانات تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظم المعالجة المركزية على عملية المراجعة الخارجية .

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظم المعالجة الفورية على عملية المراجعة الخارجية .

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظم قواعد البيانات على عملية المراجعة الخارجية

وكانت أهم التوصيات لهذه الدراسة :

يجب أن يتأكد المراجع الخارجي من أن الصلاحيات محددة ومصرح بها لتغيير البرنامج أو

التعديل في البيانات الخاصة بالنظام ، و التأكد من وجود نظام رقابة فعال على كافة الأجهزة

وخصوصا الطرفية منها والمستخدم منها كقاعدة بيانات .

يجب أن يقوم المراجع الخارجي بعمل تنسيق ما بين مراجعة نظم الرقابة العامة واختبار

التطبيقات وخصوصا الفورية منها , والعمل على تنويع الأدوات المستخدمة في عملية المراجعة

كأبرز الإجراءات التحليلية والمراجعة بمساعدة الحاسب الآلي عند العمل ضمن نظم المعالجة

الفورية وضمن نظم قواعد البيانات .

**5) دراسة ( الصلاح 2009) بعنوان "مخاطر امن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية**

**وأثرها على صحة ومصداقية القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية "**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها على

صحة ومصداقية القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم

استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي من خلال جمع المعلومات من الكتب والدوريات

والمقالات العربية والأجنبية إضافة إلى الدراسات الميدانية المعتمدة على توزيع الاستبانة المعدة

لهذه الدراسة وتكونت عينة الدراسة من 85 استبياناً بواقع 5 - 6 استبيانات لكل بنك وتم

توزيعها على 16 بنكاً أردنياً ، وكانت نسبة الاستجابة 92% وبيان مخاطر أمن نظم المعلومات

المحاسبية ألكترونية وأثرها على صحة ومصداقية القوائم المالية وقد توصلت الدراسة إلى

النتائج التالية :

تتعرض البنوك التجارية الأردنية إلى عدة مخاطر تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

تعتبر مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية مؤثرة على صحة ومصداقية القوائم المالية إن الإجراءات الرقابية التي تضعها البنوك التجارية الأردنية تحد من مخاطر امن نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على صحة ومصداقية القوائم المالية .  
وقد أوصت الدراسة بما يلي:

على البنوك التجارية الأردنية وضع ضوابط للموظفين عند استخدام الحاسوب الإلكتروني .  
على البنوك التجارية الأردنية القيام بمراقبة مدى تطبيق الضوابط الرقابية التي تضعها للحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية .

تدريب المدققين الداخليين لتقييم إجراءات الرقابة في النظام ومدى ملاءمة هذه الإجراءات الرقابية للحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية .

**(6) دراسة (طارق 2009) بعنوان "مدى توفير أساليب الرقابة الداخلية لضمان امن المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية".**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفير أساليب الرقابة الداخلية لضمان امن المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية ، وتكون مجتمع الدراسة من (223) موظف في أقسام التدقيق والرقابة الداخلية ، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث بتوزيع (100) استبانة، استرد منها (92) استبانة صالحة للتحليل، أي ما نسبته (92%) حيث تم تحليلها باستخدام الطرق الإحصائية واختبار T وأظهرت الدراسة انه بوجود توفير أساليب الرقابة التنظيمية ورقابة الأجهزة وأساليب رقابة المدخلات وأساليب رقابة معالجة البيانات

وأساليب الرقابة على المخرجات لضمان أمن المعلومات المحوسبة ، كما بينت الدراسة أن درجة توفير أساليب الرقابة الداخلية جاءت متوسطة بشكل عام .

وبناء على ما سبق فإن الباحث يوصي بالآتي:

العمل على تعزيز التزام المدقق الداخلي بالإجراءات والسياسات التي تنبثق من أساليب الرقابة التنظيمية المختصة بالأدلة المكتوبة والتعليمات التي تساهم في ضبط عملية التدقيق وكذلك العمل على رفع مستوى الأمن والحماية للأجهزة البنكية ، وكذلك الحفاظ على أساليب الرقابة على المدخلات من خلال توفير إجراءات لا تسمح بالتعديل المباشر عند تكرار الخطأ في عملية الإدخال وضرورة توفير تعليمات لتشغيل البرنامج مع وجود سجل يدوي يوضح فيه بداية ونهاية وقت التشغيل ويدون فيه أسماء المشغلين ، وضبط عملية تحويل المخرجات اليومية إلى الجهات المختصة في الإدارة العامة ليتم تدقيقها وحفظها وتوزيعها على الأقسام المستفيدة من هذه المخرجات ، والعمل على استحداث مسمى وظيفي ( ضابط امن المعلومات ) للحفاظ على المعلومات المحاسبية البنكية ، حتى يتم من خلاله المساعدة في تطبيق الإجراءات والسياسات الرقابية الإدارية والمحاسبية وسياسات الضبط الداخلي في بيئة البنوك التجارية .

(7) دراسة ( جابر 2009) بعنوان "اثر حوسبة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق

من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والى التعرف على طبيعة ومكونات مسار التدقيق في ظل الأنظمة المحاسبية المحوسبه .

وقد تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية في الدراسة ، وتم الاعتماد على تحليل بيرسون للارتباط لفحص العلاقة ما بين حوسبة النظام المحاسبي وإدامة مسار التدقيق ،



واختبار المصدقية Reliability Test لاختبار درجة الصدق والثبات ، وأيضاً تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ، وجود علاقة بين حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية وإدانة مسار التدقيق ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر كل من مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات حول تأثير مسار التدقيق بأبعاد حوسبة النظام المحاسبي ، كما أشارت إلى أن الملفات التي تحتوي على البيانات المحاسبية يمكن استخدامها من قبل مدقق الحسابات كأدلة إثبات .

وقد أوصت هذه الدراسة على ضرورة توعية الشركات غير المطبقة لأنظمة المحاسبة المحوسبة بأهمية هذا النظام ودوره في فاعلية النظام المحاسبي ، وقدرة توفير مسار التدقيق الملائم ، وتوعية مستخدمي هذه الأنظمة في مسار التدقيق .

## ثانياً: الدراسات الأجنبية

### 1- دراسة (Dhillon 1999) بعنوان **Managing and controlling computer misuse**

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة العديد من خسائر امن المعلومات التي تنتج من الاحتيال على أنظمة الحاسوب ، إذ إنه يمكن تفادي هذه الخسائر إذا تبنت المنظمات نظرة أكثر واقعية في التعامل مع مثل هذه الحوادث بالإضافة إلى تبني نظرة تحكم أمنية تضع تأكيداً متساوياً للتدخلات الشكلية والرسمية والتقنية لأنظمتها الالكترونية ، ومن خلال نتائج الدراسة اقترح بان تطبيق السيطرة ، كما هو معروف في سياسة امن المعلومات ، يردع حقيقة سوء استعمال الحاسوب ، كما أن ارتكاب الاحتيال على أنظمة الحاسوب من قبل المستخدمين الداخليين ، تعرف كمشاكل التخزين ، واحتيال أنظمة الحاسوب عالية التقنية يصعب منعها خاصة إذا امتزجت بالمعاملات القانونية .

### 2- دراسة ( Yi-ching Kao and others, 2002 ) بعنوان **Impact of (Information Technology on Public Accounting Firm Productivity**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى إنتاجية المحاسبين في ما يتعلق بالكشف عن الأعمال المتعلقة بمصادقية العمليات المالية، تكونت عينة الدراسة من خمسة مكاتب تم اختيارها عشوائياً من إحدى شركات المحاسبة العالمية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي مؤخرًا جعلت استخدام تكنولوجيا المعلومات في المقام الأول في برامج المراجعة وتطبيقات تقاسم المعارف. تم استخدام تحليل الانحدار وتحليل البيانات (DEA) لتحليل المعلومات الكمية والنوعية من موقع البحث لتقدير قيمة التغير في الإنتاجية.

أشارت نتائج تحليل الانحدار و تحليل البيانات (DEA) إلى مكاسب كبيرة في مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين عقب استخدام تكنولوجيا المعلومات، أي أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر وبشكل إيجابي على مستوى إنتاجيتهم كما وأشارت النتائج إلى مصداقية العمليات المالية. وتوثيق أثر قيمة تكنولوجيا المعلومات في شركة المحاسبة .

### 3- دراسة (William F. Messier and others, 2004) بعنوان ( Auditor

#### (Detected Misstatements and the Effect of Information Technology,

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الأخطاء التي يرتكبها مدققو الحسابات ومدى تأثيرها على مصداقية القوائم المالية. أجريت الدراسة في النرويج حيث تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية تم اختيارها من مجموعة من الشركات ممن لديهم مدققو حسابات تكونت العينة من 5 شركات محاسبة تم إجراء مقابلات مع مدققين الحسابات و المسؤولين عن الإفصاحات المتعلقة بالقوائم لمالية ، وقد بلغت عينة الدراسة 170 مدقق حسابات. أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك دوراً كبيراً وإيجابياً للتكنولوجيا من حيث تسهيل مهمة أداء المدققين والزيادة في دقة الإفصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية ، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة بين التقليل من أخطاء مدققي الحسابات وبين استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث أبدت عينة الدراسة أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات. من حيث تؤثر على مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين. والتقليل من نسبة الخطأ.

### 4- دراسة (C.S-Saunders & j.w jones 2005) بعنوان Measuring

#### performance of the information systems function

لقد اعتمد الباحثان على الإستبانة لتي صممت للتعريف بأهمية أبعاد نظم تكنولوجيا المعلومات ولإبقاء المقاييس الحالية المستخدمة لتقييم القوائم المالية ومصدقيتها ، ووضحت نتائج الدراسة أن هنالك تأثيراً قوياً لنظم تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية . حيث أنها تزيد من تأكيد مصداقيتها ، كما بينت أن 66% من الاستجابة تشير إلى أن المنظمة بدون نظم تكنولوجيا المعلومات تؤثر في مصداقية القوائم المالية ، كما أشارت إلى أن التكامل في خطط نظم تكنولوجيا المعلومات مع عملية التأكد من مصداقية القوائم المالية للمنظمة يرتب على انه بعد ثان مهم لأداة نظم المعلومات وأن ثالث بعد أو مقياس وهو الشائع هو جودة تكنولوجيا المعلومات .

#### 5- دراسة ( Chang & king 2005 ) بعنوان **Measuring the performance of information systems**

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير الأداة المستخدمة في تقييم مصداقية القوائم المالية ، اعتمد الباحث على أسلوب الإستبانة لجمع معلوماتهم ، قامت الدراسة على عينه من ( 346 ) مستخدماً للنظام في ( 149 ) منظمة وقد تكونت أداة القياس من ثلاثة أبعاد أساسية وهي ( مصداقية القوائم المالية - خدمة الأداء وفاعلية تكنولوجيا المعلومات ) وكل بعد يتكون من أبعاد جزئية ، وأدت العملية إلى ظهور أداة تقيس 18 عاملاً غير بعدي ضمن المقاييس الثلاثة الأخرى ، ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

أن الأداة المستخدمة ليست شاملة كفاية لتغطية جوانب مصداقية القوائم المالية  
أن استخدام مقاييس تكنولوجيا المعلومات مفيدة للمنظمة ، وذلك لاستخدامها باستمرار لمراقبة مصداقية القوائم المالية . حيث أنها تسهل من عملية مراقبة مصداقية القوائم .  
هنالك علاقة إيجابية بين تكنولوجيا المعلومات وتطوير مصداقية القوائم المالية للمنظمة .

## 6- دراسة (Liebowttz 2006) بعنوان : **Key ingredients to the success of an organization knowledge management strategy**

لقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة وشملت ( 15 ) مديري من مدراء وحدات نظم تكنولوجيا المعلومات من اجل قياس مدى نجاح أو فشل نظم تكنولوجيا المعلومات الحديثة المستخدمة لقياس مصداقية القوائم المالية ، وقد حددت الدراسة بعضاً من المتغيرات التي تؤدي إلى فشل تكنولوجيا المعلومات ومنها : عوامل تنظيمية ، تخطيط وتنظيم وتصميم وبناء وتنفيذ النظام ، عوامل ثقافية ، التكنولوجيا والبرمجيات المستخدمة ، ومن أهم نتائج الدراسة أن 50% من المديرين غير راضين عن نظم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في منظماتهم وبالتالي عدم ثقتهم بما يقدمه النظام من معلومات مما يؤثر في مصداقية القوائم المالية .

## 7- دراسة (Reich & Benbasat , 2006) بعنوان **Factors that influence the social dimension of alignment between business and information technology objectives**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى أهمية الانسجام والتوافق بين نظم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنظمة والقوائم المالية وبيان أهم العوامل التي تؤثر على هذا الانسجام ، قامت عينة الدراسة على (3) شركات تأمين في الولايات المتحدة ، وبينت نتائج الدراسة أهمية الانسجام والتوافق بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستعملة مع القوائم المالية ، حيث كلما تناسبت أنظمة تكنولوجيا المعلومات مع القوائم المالية زادت مصداقية القوائم المالية .

## 8- دراسة (Philip & Hazelt,2007) بعنوان

### "The Measurement of Service Quality : A New P-C-P Attributes"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على خصائص مقاييس جودة خدمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات الخدمية ، التي تم تصنيفها حسب هذه الدراسة إلى عشرة مقاييس لقياس جودة خدمة

تكنولوجيا المعلومات في المنظمات الإدارية الخدمية والصناعية على حد سواء ، حيث تم تطبيق (Service Quality) جودة الخدمة لهذه الدراسة على الشركات الخدمية ، وقد تم تطبيق هذه المقاييس على مجموعة من المنظمات في دول العالم المختلفة وكانت هذه المقاييس على النحو التالي: المادية، الاعتمادية، الاستجابة الاتصال، الأمن، التأكيدية، التعاطفية، التكاملية، سهولة الوصول للمعلومة. وقد بينت هذه الدراسة أن هذه الشركات الخدمية تراعي تطبيق مقاييس جودة خدمة تكنولوجيا المعلومات

## (2-16): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة المشابهة لها بأنها تقوم بدراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والمتمثل بـ ( مخاطر الإفصاح المالي و مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتأخذ أيضا دور الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات ومدى تأثير كفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات ) وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين وتم اخذ وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بناءً على توصيات من الدراسات السابقة المشابهة لهذه الدراسة ، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة المشابهة لها .

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

(1-3): تمهيد

(2-3): منهج الدراسة

(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها

(4-3): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(5-3): الأساليب الإحصائية المستخدمة

(6-3): صدق أداة الدراسة وثباتها



### (1-3) : تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً تفصيلياً للمنهجية والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ البحث الميداني، وذلك بهدف التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين

تعد المنهجية صلة الوصل بين المعرفة النظرية، والمعرفة التطبيقية، لذا فإن هذا الفصل يتطرق إلى شرح منهج البحث ووصف مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة (الاستبانة) وفحص مصداقيتها وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة واستخلاص النتائج.

### (2-3) : منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة والوقوف على تقديرات أفراد عينة الدراسة وتصوراتهم حول أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين.

ولقد اعتمدت الدراسة على (المنهج التحليلي)، لذا فقد قام الباحث بتصميم استبانة واستخدامها في جمع البيانات، وتحليلها، واختبار الفرضيات الدراسية، كونه من أكثر المناهج استخداماً وملاءمة لدراسة الظاهرة كما هي ووصفها بشكل دقيق، والتعبير عنها نوعاً أو كماً.

### (3-3): مجتمع الدراسة وعينتها

#### مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في الاردن ، والبالغ عددهم حوالي 800 مدقق ، في نهاية عام 2010 حسب احصائيات جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين.

#### عينة الدراسة

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة و شملت 220 مدققاً من العاملين في مدينة عمان، وقد قام الباحث بتوزيع الاستبيانات على أفراد العينة بواقع (220) استبانة ، وبلغ عدد المعاد 200 استبانة أي مانسبته 91% من مجموع الاستبانات الموزعه خضعت جميعها للتحليل وفي ما يلي عرض لعينة الدراسة .:

### (3-1) : وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (3-1) يوضح نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المسمى الوظيفي	مدقق رئيسي	31	15.5
	مدقق	80	40.0
	مساعد مدقق	68	34.0
	متدرب	21	10.5
	المجموع	200	100%
التخصص العلمي	محاسبة	47	23.5
	إدارة أعمال	41	20.5
	نظم معلومات محاسبية	37	18.5
	مالية ومصرفية	40	20.0
	أخرى	35	17.5
	المجموع	200	%100
التحصيل العلمي	أقل من بكالوريوس	9	4.5
	بكالوريوس	122	61.0
	ماجستير	42	21.0
	دبلوم عال	22	11.0
	دكتوراه	5	2.5
	المجموع	200	%100
	سنوات الخبرة	1- 5 سنوات	38
6-10 سنوات		59	29.5
11-15 سنة		39	19.5
16-20		45	22.5
21- سنة فأكثر		19	9.5
المجموع		200	%100

يتبين من الجدول السابق رقم (3-1) فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي، بأن فئة

المدققين حصل على أعلى متوسط حسابي بلغ (40.0) وبالمرتبة الأولى، في حين حصل

المسمى الوظيفي لمساعد المدقق على ثاني أعلى متوسط حسابي بلغ (34.0) ، بينما حصل المستوى الوظيفي للمدقق الرئيسي على ثالث أعلى متوسط حسابي بلغ (15.5) ، أما المتدربون فقد حصلوا على أقل متوسط حسابي بلغ (10.5) فهذا يدل على أن عينة الدراسة قادرين على الإجابة بشكل قوي وبكل ثقة ، مما يجعل النتائج ذات قوة وذلك بحكم مستواهم الوظيفي .

وفيما يخص متغير التخصص العلمي فقد حصل تخصص المحاسبة على أعلى متوسط حسابي بلغ (23.5)، وحصل تخصص إدارة الأعمال على ثاني أعلى متوسط حسابي بلغ (20.5)، بينما حصل تخصص المالية والمصرفية على متوسط حسابي بلغ (20.0) وتخصص نظم معلومات محاسبية على متوسط حسابي بلغ (18.5)، بينما حصلت التخصصات الأخرى مثل ( القانون ، القانون التجاري ، الحاسوب ، وغيرها "بناءً على استفسارات الباحث") الغير وارد ذكرها في الإستبانة وفي جزء المتغيرات الديمغرافية على أدنى متوسط حسابي بلغ (17.5) وهذا يؤكد أن العاملين في الشركات التي تم اختيارها كعينة للدراسة الحالية هم من حملة شهادة تخصص المحاسبة، وهذا يؤكد موضوعية إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل على ان عينة الدراسة هم من ذوي الاختصاص والعلاقة بموضوع البحث .

وفيما يتعلق بمتغير التحصيل العلمي فقد حصلت العينة من حملة شهادة البكالوريوس على أعلى متوسط حسابي بلغ (61.0)، وحصل حملة الماجستير على ثاني أعلى متوسط حسابي بلغ (21.0)، بينما حصل حملة شهادة دبلوم عالٍ على متوسط حسابي بلغ (11.0) وحصل حملة شهادة الدكتوراه على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.5) وهذا يدل على أن عينة الدراسة غالبيتهم من حملة شهادة البكالوريوس.

وفيما يتعلق بمتغير الخبرة فقد حصل أفراد عينة الدراسة ذوي الخبرة من 6-10 سنوات على أعلى متوسط حسابي بلغ 29.5 ، يليها فئة الخبرة ما بين 16 - 20 بثاني أعلى متوسط حسابي بلغ 22.5 ، أما عن ثالث أعلى متوسط حسابي فكان من نصيب فئة الخبرة من 11-15 بنسبة 19.5 ، أما عن فئة الخبرة من 1-5 سنوات فكانت رابع أعلى متوسط حسابي بلغ 19.5 ، فكانت فئة الخبرة من 21- فأكثر اقل متوسط حسابي بلغ 9.5 وهذا يدل على أن عينة الدراسة من ذوي الخبرة .

### (3-4) : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات:

لغرض الحصول على البيانات الأولية والثانوية ولتنفيذ القصد من الدراسة تم الاعتماد على

الأدوات الآتية :

**1 - مصادر ثانوية:** لجأ الباحث في معالجة الإطار النظري بالبحث في مصادر البيانات المتمثلة

في مراجعة الأدبيات السابقة من الرسائل الجامعية، وما تم نشره من أبحاث

ودوريات ومقالات؛ بالإضافة إلى مواقع (الانترنت) والكتب، والمراجع

العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

**2- مصادر أولية:** لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة ، كأداة رئيسية

وذلك لما تتميز به الاستبانة من توفير الوقت والجهد، وتغطية حجم العينة

في فترة زمنية معقولة، وقد تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على آراء

مجموعة من الباحثين والكتاب، الذي تناولت موضوع الدراسة، وتضمنت

الاستبانة أسئلة ذات اختيارات متعددة، حيث تكونت من جزئين، **[أنظر**

**ملحق رقم (1)]، هي :**

وحيث إن البحث الحالي يستهدف التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على

مصادقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققين الحسابات الخارجيين الأردنيين، حيث

تضمنت الدراسة جزأين هما جزء خاص بالمتغيرات الديموغرافية وقد شملت ( المؤهل

العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة). أما الجزء الثاني فقد تناول أبعاد

المتغير المستقل لبيان أثره على مصادقية القوائم المالية، وقد تضمن هذا الجزء مجموعة

من المجالات وهي: المجال الأول ويتعلق بكفاءة العاملين في استخدام تكنولوجيا المعلومات

في العمليات المالية ويشمل (8) فقرات، بينما تضمن المجال الثاني وهو البنود المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني ومشاكله ويتضمن هذا المجال (6) فقرات، وتضمن كذلك المجال الثالث البنود المتعلقة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية وقد احتوى على (12) فقرة، وفي المجال الرابع وهو البنود المتعلقة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية فقد تضمن (10) فقرة، بينما اشتمل المجال الخامس وهو البنود المتعلقة بمصادقية القوائم المالية على (12) فقرة . وتهدف جميع فقرات الاستبانة على الوقوف على أهم تصورات أفراد عينة الدراسة. وبعد اتمام تصميم الدراسة تم قياس صدقها وثباتها وهي كالآتي:

### (3-5) : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باستشارة المختصين في الجوانب الإحصائية، ومعالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (SPSS) -VERSION.10 كما استخدم الباحث بعض الأساليب والمؤشرات الإحصائية الوصفية والتحليلية، التي تلائم طبيعة أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، والمتوفرة في البرنامج المذكور أعلاه، نذكر منها ما يأتي:

1- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم

2- جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية.

3- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة

4- تحليل الانحدار البسيط

5- اختبار F باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA):

مستوى التنبؤ والأهمية، الذي تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي:

طول الفئة = الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل

عدد المستويات

(3-6): صدق أداة الدراسة وثباتها:

1- الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري لمحتوى الاستبانة، تم عرضها في صورتها الأولية على الأستاذ المشرف وعلى (9) محكمين من الأساتذة من ذوي الاختصاص في المحاسبة، والإحصاء [ أنظر ملحق رقم (2) ]، للوقوف على آرائهم وملاحظاتهم وتقديرهم لمدى صلاحية فقرات الاستمارة و ملاءمتها للمحاور المقترحة للدراسة، وفي ضوء ملاحظات المحكمين المختصين ومقترحاتهم، تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات، وحذف عدد من الفقرات لتكرارها وعدم ملاءمتها لموضوع المحاور المدروسة، وإضافة فقرات أخرى مع دمج الفقرات المتشابهة مع بعضها، وتم اعتماد الفقرات التي حصلت على نسبة تأييد (80%) فأكثر من قبل المحكمين، مما جعل أداة الدراسة ذات صلاحية عالية للتطبيق.



## 2- ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة؛ بحساب كرونباخ ألفا، التي تشير إلى قوة الارتباط بين فقرات الاستبيان، وكانت نتائج هذا الاختبار كما يلي: انظر الجدول رقم (2-3).

الجدول رقم (2-3) اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا لفقرات الدراسة)

تسلسل	متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	مجال كفاءة العاملين في استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية.	8	0.93
2	مجال البنود المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني ومشاكله.	6	0.88
3	مجال البنود المتعلقة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية.	12	0.71
4	مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية.	10	0.82
5	مجال البنود المتعلقة بمصدقية القوائم المالية	12	0.86

من خلال ما تم عرضه من بيانات داخل الجدول تعتبر البيانات صالحة لإغراض التحليل الإحصائي، حيث تعتبر نسبة الثبات للدراسة مرتفعة وهذا مقبول لإغراض الدراسة الحالية.

## الفصل الرابع

### تحليل النتائج واختبار الفرضيات

(1-4): تمهيد

(2-4): تقييم عينة الدراسة للعبارات المستخدمة في أدواتها

(3-4): اختبار فرضيات الدراسة

**(4-1) : تمهيد**

يتناول هذا الفصل عرض البيانات وتحليلها، والتي تم الحصول عليها من أداة الدراسة، والنتيجة من خلال تدرج مستوى الإجابة عن كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي وأن تحدد بخمسة مستويات على النحو الآتي: موافق بشدة ويعطى (5) درجات ومستوى موافق ويعطى (4) درجات ومستوى محايد ويعطى (3) درجات ومستوى غير موافق ويعطى (2) درجتين ومستوى منخفض جداً ويعطى (1) درجة واحدة، وجرى استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (عال، متوسط، منخفض)، وذلك بتقسيم عدد الفئات على عدد البدائل الخمس وهي تمثل (ضعيفة جداً، ضعيفة، متوسط، مرتفعة، مرتفعة جداً) وبطريقة حسابية تكون المستويات الثلاثة كالتالي

الجدول رقم (4-1) تقسيم درجات الموافقة على فقرات الاستبانة

المتوسط	مستوى التبرني
2.6 - 1	منخفضة
3.4 - 2.7	متوسطة
5 - 3.5	مرتفعة

#### (4 - 2): التعليق على عبارات أسئلة الدراسة

لعرض نتائج الدراسة تم تصنيفها تبعاً لتسلسل الأسئلة والفرضيات الواردة فيها

النتائج المتعلقة بكفاءة العاملين في استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتقديرات

أفراد عينة الدراسة حول لك سؤال من أسئلة متغير بكفاءة العاملين في استخدام تكنولوجيا

المعلومات في العمليات المالية.

جدول رقم (4-2) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والرتبة لدرجة كفاءة العاملين في

استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الكفاءة
8	استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية والمحاسبية لا يؤثر على عمل المدقق الخارجي للتدقيق على المعلومات المالية	4.17	1.08	1	مرتفعة
5	لا تؤثر تقنية تكنولوجيا المعلومات على مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين	3.91	1.17	2	مرتفعة
6	عدم اختيار مستخدمي هذه التقنية في العمليات المالية من ذوي الكفاءة في استخدامها يؤدي إلى زيادة المخاطر	3.64	1.36	3	مرتفعة
1	عدم إعطاء دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطأ	3.32	1.27	4	متوسطة
2	عدم الإشراف من قبل المختصين في تكنولوجيا المعلومات على العاملين في تلك التقنية في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطأ	3.21	1.29	5	متوسطة
7	لا يتم الاعتماد من قبل المحاسب بشكل كامل على تكنولوجيا المعلومات في عملة	3.02	1.27	6	متوسطة
3	لا تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الدقة لدى المحاسبين مما لا يؤثر في مصداقية القوائم المالية وموثوقيتها	2.64	1.40	7	متوسطة
4	عدم مشاركة بعض الأفراد المختصين بتكنولوجيا المعلومات مع العاملين في العمليات المالية من خلال هذه التقنية وكل باختصاصه	2.58	1.30	8	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.31	0.57		متوسطة

يظهر من الجدول (4-2) أن كفاءة العاملين في استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية كانت بشكل عام متوسطًا، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.31)، بانحراف معياري (0.57)، وقد جاءت فقرات الكفاءة بدرجة مرتفعة إلى متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (4.17 - 2.58)، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (8) وهي: "استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية والمحاسبية لا يؤثر على عمل المدقق الخارجي للتدقيق على المعلومات المالية." بمتوسط حسابي (4.17) بانحراف معياري (1.08)، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (5) التي تنص على أنه: لا تؤثر تقنية تكنولوجيا المعلومات على مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين" بمتوسط حسابي بلغ (3.91) وانحراف معياري بلغ (1.17)، والفقرة رقم (6) "عدم اختيار مستخدمي هذه التقنية في العمليات المالية من ذوي الكفاءة في استخدامها يؤدي إلى زيادة المخاطر" وقد حصلت على متوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري بلغ (1.36) وقد حصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "عدم إعطاء دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطأ" على متوسط حسابي بلغ (3.32) وانحراف معياري بلغ (1.27) بينما حصلت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "عدم الإشراف من قبل المختصين في تكنولوجيا المعلومات على العاملين في تلك التقنية في العمليات" على متوسط حسابي بلغ (3.21) وانحراف معياري بلغ (1.29) والفقرة رقم (7) والتي تنص "لا يتم الاعتماد من قبل المحاسب بشكل كامل على تكنولوجيا المعلومات في عملة" حصلت على متوسط حسابي بلغ (3.02) وانحراف معياري بلغ (1.27) بينما جاءت في الرتبة الأخيرة والفقرة رقم (3) لا تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الدقة لدى المحاسبين مما لا يؤثر في مصداقية القوائم المالية وموثوقيتها" حصلت على متوسط حسابي بلغ (2.64) وانحراف معياري بلغ (1.40)

بينما حصلت الفقرة (4) وهي: " عدم مشاركة بعض الأفراد المختصين بتكنولوجيا المعلومات مع العاملين في العمليات المالية من خلال هذه التقنية وكل باختصاصه. " بمتوسط حسابي(2.58) بانحراف معياري (1.30).

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة هو (3.31) ومما سبق نلاحظ وجود أثر لكفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات بالعمليات المالية على مصداقية القوائم المالية والجدول رقم (4-2) يوضح ذلك

### المجال الثاني: الإفصاح الالكتروني ومشاكله

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول كل سؤال من أسئلة متغير الإفصاح الالكتروني ومشاكله ويشير السؤال الإفصاح الالكتروني ومشاكله إلى وجود مشاكل متعلقة بالإفصاح الالكتروني انظر

### الجدول

والجدول رقم (4-3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة الإفصاح

#### الالكتروني ومشاكله مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الإفصاح
13	ليس من الممكن نشر قوائم مالية عبر شبكة الانترنت غير معتمدة من قبل المدقق الخارجي	4.16	1.12	1	مرتفعة
11	لا يعتمد المدقق الخارجي وبشكل رئيسي على المعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت لتأكده من مصداقيتها	4.08	0.99	2	مرتفعة
14	عدم إشراف مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتقارير المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت يؤدي إلى زيادة المخاطر	3.74	1.38	3	مرتفعة
12	ليس من الممكن نشر قوائم مالية لشركات وهمية غير موجودة على ارض الواقع	3.67	1.29	4	مرتفعة

متوسطة	5	1.32	3.33	عدم نشر القوائم المالية عبر شبكة الانترنت بشكل يكون سهلاً للمستخدمين ذوي الكفاءة المتدنية في استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى التحليل الخطأ للمعلومات المالية	10
متوسطة	6	1.44	3.02	عدم القدرة على كشف المحاولات غير القانونية للتلاعب والتحايل على المعلومات المنشورة عبر شبكة الانترنت	9
مرتفعة		0.65	3.66	الدرجة الكلية	

يظهر من الجدول أن مجال الإفصاح الإلكتروني ومشاكله كان بشكل عام مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.66)، بانحراف معياري (0.65)، وقد جاءت فقرات الإفصاح بدرجة متفاوتة من مرتفعة إلى متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.02 - 4.16)، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (13) وهي: "ليس من الممكن نشر قوائم مالية عبر شبكة الانترنت غير معتمدة من قبل المدقق الخارجي". بمتوسط حسابي (4.16) بانحراف معياري (1.12)، والفرقة رقم (11) والتي تنص على "لا يعتمد المدقق الخارجي وبشكل رئيسي على المعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت لتأكده من مصداقيتها" وقد حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.08) وانحراف معياري بلغ (0.99)، وحصلت الفقرة رقم (14) والتي تنص على "عدم إشراف مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتقارير المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت يؤدي إلى زيادة المخاطر" وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.74) والانحراف المعياري (1.38) كما وحصلت الفقرة رقم (12) والتي تنص على "ليس من الممكن نشر قوائم مالية لشركات وهمية غير موجودة على أرض الواقع" وقد حصلت على متوسط حسابي بلغ (3.67) وانحراف معياري بلغ (1.29) وحصلت الفقرة رقم (10) والتي تنص على "عدم نشر القوائم المالية عبر شبكة الانترنت بشكل يكون سهلاً للمستخدمين ذوي الكفاءة المتدنية في استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى التحليل الخطأ للمعلومات المالية"

على متوسط حسابي بلغ (3.33) وانحراف معياري بلغ (1.32) " بينما جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (9) وهي: "عدم القدرة على كشف المحاولات غير القانونية للتلاعب والتحايل على المعلومات المنشورة عبر شبكة الانترنت. " بمتوسط حسابي (3.02) بانحراف معياري (1.44) ، ونلاحظ ان المتوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة هو (3.66) وهذا يدل على وجود أثر للإفصاح الالكتروني على مصداقية القوائم المالية .

### المجال الثالث: بمخاطر تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات افراد عينة الدراسة حول كل سؤال من أسئلة متغير مخاطر تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية انظر الجدول.

الجدول رقم (4-4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة المخاطر تكنولوجيا

#### المعلومات في العمليات المالية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المخاطر
19	عدم معالجة البيانات بشكل فوري يزيد من مخاطر معالجتها في الفترة المالية المتعلقة بها	4.08	1.19	1	مرتفعة
23	عدم إعطاء تصريح للمدقق الخارجي للقيام بعمله والإطلاع على الأنظمة المحاسبية المستخدمة وتدقيق المعلومات المالية للشركة يزيد من احتمالية المخاطر	4.03	1.21	2	مرتفعة
17	عدم التصحيح الفوري للمعاملات غير الصحيحة وإعادة إدخالها صحيحة يزيد من احتمالية حدوث الخطأ	3.80	1.16	3	مرتفعة
18	عدم مراجعة أنظمة الحاسوب المستخدمة بطريقة منتظمة للتأكد من سلامتها يزيد من المخاطر	3.69	1.15	4	مرتفعة
21	عدم وضع أنظمة متطورة تحمي البيانات من مخاطر الفيروسات يرفع درجة المخاطر	3.60	1.09	5	مرتفعة
26	عدم قابلية تطوير النظام يزيد من المخاطر	3.58	1.28	6	متوسطة
22	عدم استخدام قواعد البيانات يؤدي الى ارتفاع مخاطر التلاعب بالبيانات	3.53	1.07	7	متوسطة



				والاحتيال أو الخفاء في النظم المحاسبية	
متوسطة	8	1.22	3.51	عدم تحديد مسؤولية المصريح لهم بالدخول للأنظمة المحوسبة يزيد من مخاطر الخصوصية والسرية	25
متوسطة	9	1.43	3.19	زيادة الاعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث الخطأ	15
متوسطة	10	1.59	3.16	عدم حماية الأجهزة والبرامج والمعلومات المحاسبية بشكل ملائم يزيد من احتمالية التلاعب بها	24
متوسطة	11	1.50	3.02	إن عدم التوثيق والتصريح للذين يتمان بالقرب من النقطة التي تنشأ فيها المعاملات يزيد من مخاطر انتحال الشخصية للوصول غير المصرح به للبيانات والتلاعب بها	20
متوسطة	12	1.36	2.73	عدم إدخال البيانات بالقرب من النقطة التي تنشأ فيها المعاملات يزيد من احتمالية حدوث الخطأ	16
متوسطة		0.61	3.49	الدرجة الكلية	

يظهر من الجدول أن مجال المخاطر تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية كان بشكل عام متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.49)، بانحراف معياري (0.61)، وقد جاءت فقرات المخاطر تكنولوجيا المعلومات بدرجة متفاوتة من مرتفعة إلى متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (4.08 - 2.73)، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (19) وهي: "عدم معالجة البيانات بشكل فوري يزيد من مخاطر معالجتها في الفترة المالية المتعلقة بها". بمتوسط حسابي (4.08) بانحراف معياري (1.19)، بينما حصلت الفقرة رقم (23) والتي تنص على "عدم إعطاء تصريح للمدقق الخارجي للقيام بعملة والاطلاع على الأنظمة المحاسبية المستخدمة وتدقيق المعلومات المالية للشركة يزيد من احتمالية المخاطر على متوسط حسابي بلغ 4.03 وانحراف معياري بلغ (1.21) وحصلت الفقرة رقم (17) والتي تنص على "عدم التصحيح الفوري للمعاملات غير الصحيحة وإعادة إدخالها صحيحة يزيد من احتمالية حدوث الخطأ" على متوسط حسابي بلغ (3.80) وانحراف معياري بلغ (1.16) كما وحصلت الفقرة رقم (18) والتي تنص على عدم مراجعة أنظمة الحاسوب المستخدمة بطريقة منتظمة للتأكد

من سلامتها يزيد من المخاطر على متوسط حسابي بلغ (3.69) وانحراف معياري بلغ (1.15) وحصلت الفقرة رقم (21) والتي تنص على " وضع أنظمة متطورة تحمي البيانات من مخاطر الفيروسات يرفع درجة المخاطر" على متوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري بلغ (1.09). وحصلت الفقرة رقم (26) عدم قابلية تطوير النظام يزيد من المخاطر على متوسط حسابي بلغ (3.58) وانحراف معياري بلغ (1.28) ، وكذلك حصلت الفقرة رقم (22) عدم استخدام قواعد البيانات يؤدي الى ارتفاع مخاطر التلاعب بالبيانات والاحتيال أو الخطأ في النظم المحاسبية" وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.53) والانحراف المعياري (1.07) ، وحصلت الفقرة رقم (15) عدم تحديد مسؤولية المصرح لهم بالدخول للأنظمة المحسوبة يزيد من مخاطر الخصوصية والسرية" على متوسط حسابي وقد بلغ (3.19) وانحراف معياري (1.43) ، وحصلت الفقرة رقم (24) "عدم حماية الأجهزة والبرامج والمعلومات المحاسبية بشكل ملائم يزيد من احتمالية التلاعب، على متوسط حسابي بلغ (3.16) وانحراف معياري بلغ (1.59) ، كما وحصلت الفقرة رقم (20) والتي تنص على " إن عدم التوثيق والتصريح الذين يتمان بالقرب من النقطة التي تنشأ فيها المعاملات يزيد من مخاطر انتحال الشخصية للوصول غير المصرح به للبيانات والتلاعب بها" على متوسط حسابي بلغ (3.02) وانحراف معياري بلغ (1.50) في الرتبة الأخيرة الفقرة (16) وهي: "عدم إدخال البيانات بالقرب من النقطة التي تنشأ فيها المعاملات يزيد من احتمالية حدوث الخطأ. " بمتوسط حسابي (2.73) بانحراف معياري (1.36) ، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي لل فقرات مجتمعة هو (3.49) وهذا يدل على وجود أثر لمخاطر تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالي

المجال الرابع: الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية وللإجابة

عن السؤال الرابع تم احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل سؤال متضمن بهذا

المجال والجدول رقم (4-5) يوضح ذلك

جدول رقم (4-5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة الرقابة على تكنولوجيا

المعلومات المستخدمة في العمليات المالية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الرقابة
33	عدم وجود الرقابة على الصلاحيات ومشروعية الاستخدام وتوثيقها والتقرير عنها يزيد من التلاعب بالبيانات وسرقتها	3.72	1.38	1	مرتفعة
36	عدم تحديد مسؤولية كل موظف وحسب صلاحيته في استخدام الأنظمة وأجهزة الحاسوب يؤدي إلى زيادة المخاطر	3.62	1.22	2	مرتفعة
35	عدم وجود قسم خاص بالمنشأة للرقابة على مستخدم تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطر	3.23	1.33	3	متوسطة
30	عدم تخزين البيانات بطريقة منتظمة بحيث يكون من السهل استرجاعها بأي وقت يزيد من المخاطر	3.08	1.26	4	متوسطة
31	عدم مراجعة أنظمة الحاسوب المستخدمة بطريقة منتظمة للتأكد من سلامتها يزيد من احتمالية حدوث الخطأ	2.96	1.32	5	متوسطة
34	عدم اكتشاف الأخطاء أولاً بأول باستخدام الرقابة على الحاسب الآلي في العمليات المالية	2.95	1.19	6	متوسطة
32	تزداد مخاطر البيانات غير الصحيحة إذا تم استخدام نظم قواعد البيانات بدون نظم رقابة مناسبة	2.90	1.29	7	متوسطة
27	عدم فحص البيانات والتأكد من دقتها واكتمالها قبل إدخالها إلى النظام يقلل من مصداقية القوائم المالية	2.79	1.18	8	متوسطة
29	عدم التأكد من شخصية الطرف المستخدم لنظم تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية من خلال اعطائه رقم شخصي للدخول يزيد في احتمالية التلاعب بالمعلومات	2.76	1.14	9	متوسطة
28	عدم تخزين البيانات المدخلة أولاً بأول قبل إدخالها إلى النظام على اسطوانات وأشرطة خارجية يزيد في المخاطر	2.50	1.20	10	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.05	0.72		متوسطة

يظهر من الجدول أن مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية كان بشكل عام متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.05)، بانحراف معياري (0.72)، وقد جاءت فقرات مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بدرجات متفاوتة من مرتفعة إلى متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.50 - 3.72)، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (33) وهي: "عدم وجود الرقابة على الصلاحيات ومشروعية الاستخدام وتوثيقها والتقرير عنها يزيد من التلاعب بالبيانات وسرقتها." بمتوسط حسابي (3.72) بانحراف معياري (1.38)، وحصلت الفقرة رقم (36) التي تنص على "عدم تحديد مسؤولية كل موظف وحسب صلاحيته في استخدام الأنظمة وأجهزة الحاسوب يؤدي إلى زيادة المخاطر على متوسط حسابي بلغ (3.62) وانحراف معياري بلغ (1.22) كما وحصلت الفقرة (36) والتي تنص على "عدم وجود قسم خاص بالمنشأة للرقابة على مستخدم تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطر، على متوسط حسابي بلغ (3.23) وانحراف معياري بلغ (1.33) كما وحصلت الفقرة رقم (30) عدم تخزين البيانات بطريقة منتظمة بحيث يكون من السهل استرجاعها بأي وقت يزيد من المخاطر " على متوسط حسابي بلغ 3.08 وانحراف معياري بلغ 1.26، وحصلت الفقرة رقم (31) التي تنص على "عدم مراجعة أنظمة الحاسوب المستخدمة بطريقة منتظمة للتأكد من سلامتها يزيد من احتمالية حدوث الخطأ" على متوسط حسابي بلغ (2.96) وانحراف معياري بلغ (1.32)، بينما حصلت الفقرة رقم (34) والتي تنص على عدم اكتشاف الأخطاء أولاً بأول باستخدام الرقابة على الحاسب الآلي في العمليات المالية، على متوسط حسابي بلغ 2.95 وانحراف معياري بلغ 1.19، كما وحصلت الفقرة رقم (32) التي تنص على تزداد مخاطر البيانات غير الصحيحة إذا تم استخدام نظم قواعد البيانات بدون نظم رقابة مناسبة" على متوسط حسابي بلغ (2.90) وانحراف معياري بلغ

(1.29)، وكذلك حصلت الفقرة رقم (27) التي تنص على " عدم فحص البيانات والتأكد من دقتها واكتمالها قبل إدخالها إلى النظام يقلل من مصداقية القوائم المالية" على متوسط حسابي بلغ (2.79) وانحراف معياري بلغ (1.18). كما وحصلت الفقرة رقم (29) لبالتي تنص على عدم التأكد من شخصية الطرف المستخدم لنظم تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية من خلال إعطائه رقم شخصي للدخول يزيد في احتمالية التلاعب بالمعلومات" على متوسط حسابي بلغ 2.76 وانحراف معياري 1.14، بينما جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (28) وهي: " عدم تخزين البيانات المدخلة أولاً بأول قبل إدخالها إلى النظام على اسطوانات وأشرطة خارجية يزيد في المخاطر. " بمتوسط حسابي(2.50) بانحراف معياري (1.20) ، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي لل فقرات مجتمعة بلغ (3.05) ويدل هذا على وجود أثر للرقابة الداخلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية على مصداقية القوائم المالية .

### المجال الخامس: مصداقية القوائم المالية

للإجابة عن السؤال الخامس تم احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل سؤال متضمن بهذا المجال والجدول رقم (4-6) يوضح ذلك

جدول رقم (4-6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة مصداقية القوائم المالية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المصداقية
38	لا يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي قبل عرضها على المستفيدين .	4.07	1.22	1	مرتفعة
39	لا يتم الإشراف على نشر القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي .	3.91	1.15	2	مرتفعة
48	على المدقق الخارجي العمل على زيادة مصداقية القوائم المالية بأي وسيلة يراها مناسبة .	3.71	1.28	3	مرتفعة
44	عدم توفر المصداقية في القوائم المالية يؤدي إلى انعدام الثقة في الشركة من قبل الجهات الحكومية .	3.65	1.28	4	مرتفعة
43	عدم توفر المصداقية في القوائم المالية يؤدي إلى عدم الاستثمار في الشركة .	3.62	1.24	5	مرتفعة
47	يهتم المستفيد من القوائم المالية من النتائج المعروضة فقط دون الاهتمام من دقتها ومصداقيتها .	3.47	1.30	6	متوسطة
42	عدم توفر المصداقية في القوائم المالية يؤدي إلى عدم الثقة في الشركة من قبل المستثمرين .	3.46	1.21	7	متوسطة
37	لا يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها .	3.37	1.44	8	متوسطة
45	لا يمكن التأكد من مصداقية القوائم المالية إلا من خلال الدفاتر المحاسبية المعدة يدوياً .	3.33	1.39	9	متوسطة
40	تعتبر القوائم المالية أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للشركة لذا يجب التأكد من دقتها ومصداقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة .	3.04	1.20	10	متوسطة
46	لا تعتبر القوائم المالية المعدة يدوياً مصدراً أساسياً للرجوع لها عندما يكون هنالك شكوك حول مصداقية القوائم المالية المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات .	2.91	1.26	11	متوسطة
41	تعتبر المصداقية احد خصائص القوائم المالية ، مما يلزم إدارة الشركة للتأكد من توفرها في قوائمها المالية .	2.79	1.18	12	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.44	0.64		متوسطة

يظهر من الجدول أن مجال مصداقية القوائم المالية كان بشكل عام متوسطاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.44)، بانحراف معياري (0.64)، وقد جاءت فقرات مجال مصداقية القوائم المالية بدرجات متفاوتة من مرتفعة إلى متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.79 - 4.07)، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (38) وهي: "لا يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي قبل عرضها على المستفيدين". بمتوسط حسابي (4.07) بانحراف معياري (1.22)، وحصلت الفقرة رقم (39) التي تنص على "لا يتم الإشراف على نشر القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي" على متوسط حسابي بلغ 3.91 وانحراف معياري بلغ 1.15، كما حصلت الفقرة رقم (48) التي تنص على "على المدقق الخارجي العمل على زيادة مصداقية القوائم المالية بأي وسيلة يراها مناسبة" على متوسط حسابي بلغ (3.71) وانحراف معياري بلغ (1.28). وحصلت الفقرة رقم (44) التي تنص على "عدم توفر المصداقية في القوائم المالية يؤدي إلى انعدام الثقة في الشركة من قبل الجهات الحكومية" على متوسط حسابي بلغ (3.65) وانحراف معياري بلغ (1.28)، كما حصلت الفقرة رقم (43) التي تنص "عدم توفر المصداقية في القوائم المالية يؤدي إلى عدم الاستثمار في الشركة" على متوسط حسابي بلغ 3.62 وانحراف معياري بلغ (1.24)، كما حصلت الفقرة رقم (47) التي تنص على "يهتم المستفيد من القوائم المالية من النتائج المعروضة فقط دون الاهتمام من دقتها ومصداقيتها" على متوسط حسابي بلغ 3.47 وانحراف معياري بلغ 1.30، بينما حصلت الفقرة رقم (42) التي تنص على "عدم توفر المصداقية في القوائم المالية يؤدي إلى عدم الثقة في الشركة من قبل المستثمرين" على متوسط حسابي بلغ 3.46 وانحراف معياري بلغ 1.21، كما حصلت الفقرة رقم (37) التي تنص على "لا يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها" على متوسط حسابي بلغ

3.37 وانحراف معياري بلغ 1.44 . وحصلت الفقرة رقم (45) التي تنص على " لا يمكن التأكد من مصداقية القوائم المالية إلا من خلال الدفاتر المحاسبية المعدة يدوياً" على متوسط حسابي بلغ 3.33 وانحراف خطي بلغ 1.39 كما وحصلت الفقرة رقم ( 40 ) التي تنص على " تعتبر القوائم المالية أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للشركة لذا يجب التأكد من دقتها ومصداقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة" على متوسط حسابي بلغ (3.04) وانحراف معياري بلغ 1.20 ، بينما حصلت الفقرة رقم (46) التي تنص على " لا تعتبر القوائم المالية المعدة يدوياً مصدراً أساسياً للرجوع لها عندما يكون هنالك شكوك حول مصداقية القوائم المالية المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات على متوسط حسابي بلغ 2.91 وانحراف معياري بلغ 1.26 بينما جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (41) وهي: " تعتبر المصداقية لإحدى خصائص القوائم المالية ، مما يلزم إدارة الشركة للتأكد من توفرها في قوائمها المالي. " بمتوسط حسابي(2.79) بانحراف معياري (1.18).



#### (4 - 3): اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات ومصداقية القوائم المالية .

يشير الجدول رقم (4-7) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على أثر كفاءة

العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات وعلى مصداقية القوائم المالية

الجدول رقم (4-7) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للفرضية الأولى

البيان	(R)	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(F) المحسوبة	β معامل الانحدار	DF درجات الحرية	sig* الدلالة الإحصائية
أثر كفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات بالعمليات المالية على مصداقية القوائم المالية	.186	.034	7.069	.186	1	.008
					198	
					199	

(\* ) تعني ان التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يشير الجدول رقم (4-7) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا

المعلومات بالعمليات المالية على مصداقية القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط  $R$  (.186).

وهو ارتباط موجب قوي عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ (.034)،

كما بلغت قيمة درجة  $\beta$  (.034)، وهذا يعني أن الاهتمام بدرجة واحدة بكفاءة العاملين

باستخدام تكنولوجيا المعلومات بالعمليات المالية على مصداقية القوائم المالية يؤدي إلى زيادة

مصداقية القوائم المالية بقيمة (.034)، ويؤكد معنوية هذا التأثير القيمة المبينة في جدول تحليل

انحدار التباين الأحادي (ANOVA) من خلال اختبار  $f$  المحسوبة، التي بلغت (7.069)، وهي

دالة عند مستوى (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الأولى وتقبل البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات بالعمليات المالية على مصداقية

القوائم المالية عند مستوى دلالة (0.05)

### اختبار الفرضية الثانية

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية

والمتمثلة بـ ( اختراق البيانات المالية المنشورة عبر موقع الشركة الالكتروني والعبث بها من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك وأيضا احتمالية أن تكون البيانات المصرح عنها لشركة وهمية وغيرها .... ) و مصداقية تلك القوائم .

يشير الجدول رقم (4-8) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على أثر مخاطر

الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية على مصداقية القوائم المالية

الجدول رقم (4-8) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية

البيان	(R)	(R <sup>2</sup> )	(F)	معامل الارتباط	معامل الانحدار	DF	sig*
	الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	معامل الارتباط	معامل الانحدار	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أثر المخاطر التي يتعرض لها الإفصاح الالكتروني للقوائم المالي على مصداقية تلك القوائم .	.211	.045	9.266	.211		1	.003
						198	
						199	

(\* تعني أن التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ).

يشير الجدول رقم (4-8) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر التي يتعرض لها الإفصاح

الالكتروني للقوائم المالي مصداقية تلك القوائم، إذ بلغ معامل الارتباط  $R$  (0.211) وهو ارتباط

موجب قوي عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ (0.045)، كما بلغت قيمة

درجة  $\beta$  (211)، وهذا يعني أن الاهتمام بدرجة واحدة في الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية ومصداقية تلك القوائم يؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية بقيمة (0.045)، ويؤكد معنوية هذا التأثير القيمة المبينة في جدول تحليل انحدار التباين الأحادي (ANOVA) من خلال اختبار  $f$  المحسوبة ، التي بلغت (9.266)، وهي دالة عند مستوى (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الأولى وتقبل البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة على المدخلات في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن عند مستوى دلالة (0.05)

#### اختبار الفرضية الثالثة

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر تكنولوجيا المعلومات و مصداقية القوائم المالية .

يشير الجدول رقم (4-9) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية

الجدول رقم (4-9) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة

البيان	(R)	(R <sup>2</sup> )	(F)	$\beta$	DF	sig*
	الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	معامل الانحدار	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مخاطر تكنولوجيا المعلومات و مصداقية القوائم المالية	.294	0.087	18.772	.294	1	.003
					198	
					199	

(\* تعني ان التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ).

يشير الجدول رقم (4-9) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مخاطر تكنولوجيا المعلومات و مصداقية القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط  $R$  (0.294). وهو ارتباط موجب قوي عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ (0.087)، كما بلغت قيمة درجة  $\beta$  (0.294)، وهذا يعني أن الاهتمام بدرجة واحدة في تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى الزيادة مصداقية القوائم المالية بقيمة (0.087)، ويؤكد معنوية هذا التأثير القيمة المبينة في جدول تحليل انحدار التباين الأحادي (ANOVA) من خلال اختبار  $f$  المحسوبة، التي بلغت (18.772)، وهي دالة عند مستوى (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الأولى وتقبل البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر تكنولوجيا المعلومات و مصداقية القوائم المالية .

عند مستوى دلالة (0.05)

#### اختبار الفرضية الرابعة

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة على

تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية و مصداقية القوائم المالية .

يشير الجدول رقم (4-10) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على أثر الرقابة

الداخلية على تكنولوجيا المعلومات ومستخدميها على مصداقية القوائم المالية

يشير الجدول رقم (4-9) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على أثر مخاطر

تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية .

الجدول رقم (4-10) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرابعة

البيان	(R)	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(F) المحسوبة	$\beta$ معامل الانحدار	DF درجات الحرية	sig* الدلالة الإحصائية
إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمه في العمليات المالية ومصادقية القوائم المالية	.402	.162	38.214	.402	1	.000
					198	
					199	

(\* تعني ان التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$ ).

يشير الجدول رقم (4-10) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مخاطر تكنولوجيا المعلومات و مصداقية القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط  $R(0.402)$  وهو ارتباط موجب قوي عند مستوى دلالة  $(0.05)$ ، أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ  $(0.162)$ ، كما بلغت قيمة درجة  $\beta(0.402)$ ، وهذا يعني أن الاهتمام بدرجة واحدة في إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية يؤدي الى زيادة مصداقية القوائم المالي بقيمة  $(0.162)$ ، ويؤكد معنوية هذا التأثير القيمة المبينة في جدول تحليل انحدار التباين الأحادي (ANOVA) من خلال اختبار  $f$  المحسوبة، والتي بلغت  $(18.772)$ ، وهي دالة عند مستوى  $(0.05)$ ، وعليه ترفض الفرضية الأولى وتقبل البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية ومصداقية القوائم المالية عند مستوى دلالة  $(0.05)$

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

(1-5): تمهيد

(2-5): النتائج

(3-5): التوصيات

## (1-5): تمهيد

كُرس هذا الفصل لتلخيص نتائج الدراسة في ضوء ما خلصت إليه نتائج التحليل الإحصائي، مع ربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، التي تناولت أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين ومدلولاتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وصولاً إلى وضع توصيات، ومن أجل تحقيق مقاصد الدراسة سيتألف هذا الفصل من جزئين هي: استنتاجات الدراسة، توصيات الدراسة.

## (2-5): النتائج

- 1- بينت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية ، وبينت الدراسة من خلال التحليل العملي بأن عدم اختيار مستخدمي هذه التقنية في العمليات المالية من ذوي الكفاءة في استخدامها يؤدي إلى زيادة المخاطر، أما من ناحية أخرى فإن الدراسة أظهرت بأن هذه التقنية لا تؤثر على مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين ، مما يشير إلى رفض الفرضية الأولى .
- 2- بينت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الإفصاح الالكتروني على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وأشارت النتائج إلى أن جميع المتوسطات الحسابية تدل على أن استجابات أفراد عينة الدراسة وبشكل ايجابي ، وقد بينت نتائج الدراسة للفرضية الثانية إلى أنه ليس من الممكن نشر قوائم مالية غير معتمدة من قبل مدقق الحسابات الخارجي ، أنه أيضاً ليس من الممكن من الممكن نشر قوائم مالية لشركات وهمية غير موجودة على أرض الواقع ، وهذا يدل على رفض الفرضية الثانية .

3- بينت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتراوحت إجاباتهم بين المرتفع والمتوسط بمتوسط وبينت النتائج أن جميع المتوسطات الحسابية تدل على ايجابية استجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات المتغير .

وهذا يدل على أن مخاطر تكنولوجيا المعلومات تؤثر على مصداقية القوائم المالية من خلال عدم معالجة البيانات بشكل فوري يزيد من مخاطر معالجتها في الفترة المالية المتعلقة بها ، مما يؤكد لنا رفض الفرضية الثالثة .

4- بينت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجراءات الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية ومصداقية القوائم المالية، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ويتضح لنا من النتائج الواردة في اختبار الفرضية الرابعة إلى وجود اثر لإجراءات الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات ومستخدميها على مصداقية القوائم المالية من خلال:

عدم وجود الرقابة على الصلاحيات ومسؤولية الاستخدام وتوثيقها والتقرير عنها يزيد من التلاعب بالبيانات وسرقتها. عدم تحديد مسؤولية كل موظف وحسب صلاحيته في استخدام الأنظمة وأجهزة الحاسوب يؤدي إلى زيادة المخاطر ، وهذا يؤكد لنا رفض الفرضية الرابعة .



### (3-5): التوصيات

- 1- ضرورة اختيار مستخدمي تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية من ذوي الكفاءة في استخدامها ، وإعطاء دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين من ذوي الكفاءة المتدنية في استخدامها .
- 2- هنالك حاجة إلى إشراف مدققي الحسابات على نشر القوائم المالية من خلال شبكة الانترنت وإعطاء المدقق حرية الدخول والخروج إلى النظام للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات ، وبإشراف جهات مختصة من داخل الشركة .
- 3- ضرورة استخدام أنظمة عالية الجودة وقابلة للتطوير وقادرة على تحمل المخاطر مهما كانت .
- 4- ضرورة قيام الشركات باستخراج نسخة يومية خارجية ، تحفظ في مكان آمن من العمل الذي يتم انجازه في ذلك اليوم وذلك للحفاظ على تلك المعلومات من المخاطر .

## قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

ثانياً : المراجع الأجنبية

## أولا :المراجع العربية

- 1- ابن حيدرة ، صالح عمر ، ( 2007 ) ، اثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية ،(رسالة ماجستير غير منشورة ) جامعة عمان العربية للدراسات العليا .
- 2- اكااديمية الفيصل العالمية ،( 2009 ) اساسيات تكنولوجيا المعلومات ، ط1 ، الرياض ، زمزم ناشرون وموزعون .
- 3- جعارات واخرون ( 2009 ) ، مبادئ المحاسبة المالية " دوره المحاسبية " ، ط2 ، عمان ، اثناء للنشر والتوزيع .
- 4- الحسان ، عطا الله ( 2006 ) ، مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات انظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الاردنية ، مجلة المنارة ، المجلد 14 ، العدد 1 ، ص 221 -ص 281 .
- 5- حماد ، طارق ( 2004 ) ، موسوعة معايير المحاسبة " شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية " ج 1 ، ط1 ، الاسكندرية ، الدار الجامعية .
- 4- حنان ، رضوان والبلداوي ، نزار ( 2009 ) مبادئ المحاسبة المالية القياس والافصاح في القوائم المالية ، ط1 ، عمان ، اثناء للنشر والتوزيع .
- 5- حنان ، رضوان ( 2005 ) مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري - التطبيقات العملية ، ط1 ، عمان ، دار وائل للنشر .

6- خالد طارق ، ( 2009 ) مدى توفير أساليب الرقابة الداخلية لضمان امن المعلومات

المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية ، ( رسالة ماجستير غير منشورة ) ، جامعة

آل البيت

7- الدلاهمة ، سليمان ( 2008 ) اساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا

المعلومات ، عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

8- الدهراوي ، كمال الدين ( 1998 ) مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، ط1 ،

الاسكندرية ، الدار الجامعية .

9- السالمي ، علاء ( 1997 ) ، تكنولوجيا المعلومات ، ط1 ، عمان ، دار كحلول.

10- السقا ، زياد واخرون ( 2010 ) ، الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر

الالكتروني للتقارير المالية ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ،

[www.yaacourse.com](http://www.yaacourse.com)

11- الصرايرة ، خالد ( 2008 ) النشر الالكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات

، ط1 ، عمان ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع .

12- الصلاح ، عماد ( 2009 ) ، مخاطر امن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

واثرها على صحة ومصداقية القوائم المالية في البنوك التجارية ( رسالة ماجستير ت ،

غير منشورة ) جامعة آل البيت ، الاردن .

13- الطائي ، جعفر ( 2007 ) جرائم تكنولوجيا المعلومات " رؤية جديدة لجريمة الحديثة"

، ط1 ، عمان ، دار البداية ناشرون و موزعون .

14- عبد اللطيف ، ناصر و البابلي ، محمد ( 2010 ) ، ط1 ، عمان ، المكتب الجامعي

الحديث

- 15- علي ، عبد الوهاب و شحاتة ، شحاتة ، ( 2006 ) ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال " الواقع و المستقبل " ، ط1 ، الاسكندرية ، الدار الجامعية .
- 16- قاسم ، عبد الرزاق ( 2004 ) تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، ط1 ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- 17- قاسم ، عبد الرزاق ( 1998 ) نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، ط1 ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- 18- القباني ، ثناء ( 2003 ) نظم المعلومات المحاسبية ، ط1 ، الاسكندرية ، الدار الجامعية.
- 19- القشي ، ظاهر ( 2003 ) ، مدى فعالية المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا .
- 20- القطاونة ، عادل ( 2005 ) اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ، ( أطروحة دكتوراه غير منشورة ) الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
- 21- لطفي ، امين ( 2006 ) نظرية المحاسبة " منظور التوافق الدولي " ، ط1 ، الاسكندرية ، الدار الجامعية .
- 22- مطر ، محمد ( 2007 ) مبادئ المحاسبة المالية " المبادئ المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح ، ط4 ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع .

23-مطر ، محمد ( 2000 ) المحاسبة المالية 2 مشاكل القياس والافصاح والتحليل ، ط3 ،

عمان ، دار حنين لنشر والتوزيع .

24-ياسين ، سعد ( 2005 ) اساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات ،

ط1 ، عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع .

## ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1- Chany , Cha-jan jerry & king , William R . 2005 , Measuring the performance of information Systems : A Functional Scorecard journal of Management information Systems , 22(1): pp 85-115
- 2- Dhillon , G .1999 " Manaying & Controlling Computer misuse " information Management & Computer Security , Vol . 7 , Nomor 4 .
- 3- F. Messier Jr. William; Eilifsen, Aasmund; A. Austen, Lizabeth; 2004 Auditor Detected Misstatements and the Effect of Information Technology, International Journal of Auditing. Volume 8, Issue 3, pages 223–235.
- 4- Gelnas , j : Sutton,S & Oram , 1999 , " Accounting information system " , south western,Ohio .vol 1
- 5- IFAC 2002 . ITC – E – Business and the Accountants , available on [www.ifac.org](http://www.ifac.org)
- 6- Kao, Yi-ching; Chang, Hsihui; D. Banker, Rajiv; 2002. Impact of Information Technology on Public Accounting Firm Productivity, Journal of Information Systems Vol. 16, No. 2, pp. 209– 222.
- 7- Liebowtz , j 2006 , key ingredients to the Success of an Organization's knowledge Management Strategy' , knowledge and process Management, vol. 6, no. 1, pp. 37-40 Retrieved September 11, 2007 from ABI/INFOM Global
- 8- Reich , B. H., & Benbasat, I. 2006 . Factors that influence the social dimension of alignment between and information technology objectives . Management information Systems Quarterly ,24,81-113 .
- 9- Romney , Masholl & Stelnbart , paul john , 2006 , Accounting information system , prentice hall > vol 9

- 10- Sanders C.S & Jones , J . W 2005 " Measuring performance of the information systems function " . Journal of Management Information Systems , 8 ( 4 ) : pp63-82
- 11- Siponen , M . T , 2000 " A Conceptual Foundation For Organizational information Security Awareness " information management & Computer Security , Brad Ford , Vol . 8 Less . 8 Bold and Italic .



## قائمة الملاحق

أولاً: قائمة بأسماء المحكمين

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة)

## الملحق (1): أسماء محكمي الاستبيان

مكان العمل	التخصص	اللقب العلمي والاسم	ت
الشرق الاوسط	محاسبة	د. ظاهر القشي	1
الشرق الاوسط	محاسبة	د. مضر عبد اللطيف	2
الشرق الاوسط	محاسبة	د. اسامة عمر	3
مؤتة	محاسبة	د. محمد الدحيات	4
مؤتة	محاسبة	د. طارق مشوقة	5
مؤتة	محاسبة	د. رياض الحمائدة	6
مؤتة	محاسبة	د. خالد الحطيبات	7
مؤتة	محاسبة	د. ياسين العيسى	8

## ملحق (2)

أداة الدراسة (الاستبانة)

استبانة بحث ميداني

للدراصة بعنوان " اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية

من وجهة نظر مدققين الحسابات الخارجيين الأردنيين "

الباحث

مئقال حمود القرالة

بأشراف الدكتور

عسان فلاح المطارنة

## بسم الله الرحمن الرحيم

السادة / مدققين الحسابات الخارجيين المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان " اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققين الحسابات الخارجيين الأردنيين " وخدمة لأغراض هذا البحث واستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة فقد تم إعداد هذه الاستبانة للحصول على المعلومات الكافية لهذا الغرض، راجياً من حضرتكم تعبئتها بكل موضوعية وشفافية.

علماً بأن ما تقدمونه من معلومات سوف تعامل بسرية تامة وانه لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي والدراسة فقط .

شاكراً لكم حسن تعاونكم

ومقدراً جهدكم ووقتكم

الباحث

منقال حمود القرالة

يرجى وضع إشارة ( X ) في الخانة المناسبة للإجابة

الجزء الأول :

البيانات الشخصية:

\* المستوى الوظيفي :

- صاحب مكتب تدقيق  مدقق  مساعد مدقق
- متدرب

\* التحصيل العلمي :

- اقل من بكالوريوس  بكالوريوس  ماجستير
- دبلوم عال  دكتوراه

\* التخصص العلمي :

- محاسبة  نظم معلومات محاسبية
- إدارة أعمال  مالية ومصرفية
- أخرى

\* سنوات الخبرة :

- 1 - 5 سنة  6 - 10 سنة
- 11 - 15 سنة  16 - 20 سنة
- 21 - سنة فأكثر

**الجزء الثاني:** يرجى بيان مدى تأثير البنود التالية على مصداقية القوائم المالية في ظل استخدام

تكنولوجيا المعلومات

**1- البنود المتعلقة بكفاءة العاملين في استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية**

تسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم إعطاء دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطأ					
2	عدم الإشراف من قبل المختصين في تكنولوجيا المعلومات على العاملين في تلك التقنية في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطأ					
3	لا تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الدقة لدى المحاسبين مما لا يؤثر في مصداقية القوائم المالية وموثوقيتها					
4	عدم مشاركة بعض الأفراد المختصين بتكنولوجيا المعلومات مع العاملين في العمليات المالية من خلال هذه التقنية وكل باختصاصه					
5	لا تؤثر تقنية تكنولوجيا المعلومات على مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين					
6	عدم اختيار مستخدمين هذه التقنية في العمليات المالية من ذو الكفاءة في استخدامها يؤدي إلى زيادة المخاطر					
7	لا يتم الاعتماد من قبل المحاسب بشكل كامل على تكنولوجيا المعلومات في عملة					
8	استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية والمحاسبية لا يؤثر على عمل المدقق الخارجي للتدقيق على المعلومات المالية					

## 2- البنود المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني ومشاكله

تسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	عدم القدرة على كشف المحاولات غير القانونية للتلاعب والتحايل على المعلومات المنشورة عبر شبكة الانترنت					
10	عدم نشر القوائم المالية عبر شبكة الانترنت بشكل يكون سهل للمستخدمين ذو الكفاءة المتدنية في استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى التحليل الخطأ للمعلومات المالية					
11	لا يعتمد المدقق الخارجي وبشكل رئيسي على المعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت لتأكده من مصداقيتها					
12	ليس من الممكن نشر قوائم مالية لشركات وهمية غير موجودة على ارض الواقع					
13	ليس من الممكن نشر قوائم مالية عبر شبكة الانترنت غير معتمدة من قبل المدقق الخارجي					
14	عدم إشراف مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتقارير المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت يؤدي إلى زيادة المخاطر					

### 3- البنود المتعلقة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية

تسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	زيادة الاعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث الخطأ					
16	عدم إدخال البيانات بالقرب من النقطة التي تنشأ فيها المعاملات يزيد من احتمالية حدوث الخطأ					
17	عدم التصحيح الفوري للمعاملات غير الصحيحة وإعادة إدخالها صحيحة يزيد من احتمالية حدوث الخطأ					
18	عدم مراجعة أنظمة الحاسوب المستخدمة بطريقة منتظمة للتأكد من سلامتها يزيد من المخاطر					
19	عدم معالجة البيانات بشكل فوري يزيد من مخاطر معالجتها في الفترة المالية المتعلقة بها					
20	إن عدم التوثيق والتصريح الذين يتمان بالقرب من النقطة التي تنشأ فيها المعاملات يزيد من مخاطر انتقال الشخصية للوصول غير المصرح به للبيانات والتلاعب بها					
21	عدم وضع أنظمة متطورة تحمي البيانات من مخاطر الفيروسات يرفع درجة المخاطر					
22	عدم استخدام قواعد البيانات يؤدي إلى ارتفاع مخاطر التلاعب بالبيانات والاحتيايل أو الخطأ في النظم المحاسبية					
23	عدم إعطاء تصريح للمدقق الخارجي للقيام بعملة والاطلاع على الأنظمة المحاسبية المستخدمة وتدقيق المعلومات المالية للشركة يزيد من احتمالية المخاطر					
24	عدم حماية الأجهزة والبرامج والمعلومات المحاسبية بشكل ملائم يزيد من احتمالية التلاعب بها					
25	عدم تحديد مسؤولية المصرح لهم بالدخول للأنظمة المحوسبة يزيد من مخاطر الخصوصية والسرية					
26	عدم قابلية تطوير النظام يزيد من المخاطر					



#### 4- البنود المتعلقة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمليات المالية

تسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
27	عدم فحص البيانات والتأكد من دقتها واكتمالها قبل إدخالها إلى النظام يقلل من مصداقية القوائم المالية					
28	عدم تخزين البيانات المدخلة أولاً بأول قبل إدخالها إلى النظام على اسطوانات وأشرطة خارجية يزيد في المخاطر					
29	عدم التأكد من شخصية الطرف المستخدم لنظم تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية من خلال اعطائه رقم شخصي للدخول يزيد في احتمالية التلاعب بالمعلومات					
30	عدم تخزين البيانات بطريقة منتظمة بحيث يكون من السهل استرجاعها بأي وقت يزيد من المخاطر					
31	عدم مراجعة أنظمة الحاسوب المستخدمة بطريقة منتظمة للتأكد من سلامتها يزيد من احتمالية حدوث الخطأ					
32	تزداد مخاطر البيانات غير الصحيحة إذا تم استخدام نظم قواعد البيانات بدون نظم رقابة مناسبة					
33	عدم وجود الرقابة على الصلاحيات ومشروعية الاستخدام وتوثيقها والتقرير عنها يزيد من التلاعب بالبيانات وسرقتها					
34	عدم اكتشاف الأخطاء أولاً بأول باستخدام الرقابة على الحاسب الآلي في العمليات المالية					
35	عدم وجود قسم خاص بالمنشأة للرقابة على مستخدم تكنولوجيا المعلومات في العمليات المالية يؤدي إلى زيادة الخطر					
36	عدم تحديد مسؤولية كل موظف وحسب صلاحيته في استخدام الأنظمة وأجهزة الحاسوب يؤدي إلى زيادة المخاطر					

### 5- البنود المتعلقة بمصادقية القوائم المالية

تسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
37	لا يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها					
38	لا يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي قبل عرضها على المستفيدين					
39	لا يتم الإشراف على نشر القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي					
40	تعتبر القوائم المالية أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للشركة لذا يجب التأكد من دقتها ومصداقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة					
41	تعتبر المصادقية احد خصائص القوائم المالية ، مما يلزم إدارة الشركة للتأكد من توفرها في قوائمها المالية					
42	عدم توفر المصادقية في القوائم المالية يؤدي إلى عدم الثقة في الشركة من قبل المستثمرين					
43	عدم توفر المصادقية في القوائم المالية يؤدي إلى عدم الاستثمار في الشركة					
44	عدم توفر المصادقية في القوائم المالية يؤدي إلى انعدام الثقة في الشركة من قبل الجهات الحكومية					
45	لا يمكن التأكد من مصداقية القوائم المالية إلا من خلال الدفاتر المحاسبية المعدة يدويا					
46	لا تعتبر القوائم المالية المعدة يدويا مصدر أساسي للرجوع لها عندما يكون هنالك شكوك حول مصداقية القوائم المالية المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات					
47	يهتم المستفيد من القوائم المالية من النتائج المعروضة فقط دون الاهتمام من دقتها ومصداقيتها					
48	على المدقق الخارجي العمل على زيادة مصداقية القوائم المالية بأي وسيلة يراها مناسبة					